جامعة الأزهر
كلية التجارة بنين
قسم الاقتصاد

خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير "رؤية إسلامية"

إعداد

دكتور/ محمد عيد حسونة

أستاذا لاقتصاد المساعد

كلية التجارة " بنين " جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

قامت ثورة ٢٥ يناير في مصر على يد مجموعة من الشباب فاستطاعوا أن يوجهوا المجتمع نحو الحرية والعزة والكرامة والعدالة الاجتماعية. ولكي تتحقق أهداف تلك الثورة على أرض الواقع فإن ذلك يتطلب بذل المزيد من الجهد والمثابرة لأن الأمر ليس أمرًا يسيرا خاصة بعد أن عاش المجتمع المصري فترة ليست بالقصيرة حالة من الذل والمهانة تركت انطباعا لدي بعضهم بأنه ليس من الممكن إحداث أية تغييرات، في حين كان للبعض الآخر منهم وجهة نظر مختلفة تماما فقد تحقق بصورة واقعية في الماضي منذ أن استقرت الأمور للدولة الإسلامية كثير من الإنجازات التي لم تكن متوقعة من وجهة نظر العقل البشري المحدود فكريا والذي قد لا يستوعب بعض الأمور الإلهية ، فلم تتوقع دولة الروم والفرس آنذاك أن تكون هناك دولة أخري يكون لها نفس القوة والتمكين ؛ بل أكثر من المتوقع، لكن إرادة الله سبحانه وتعالي شاءت أن تصبح رسالة الرسول ﷺ رسالة عالمية ؛ بل إن الأغرب من ذلك كله أن من بعث فيهم ﷺ لم يكونوا متوقعين حدوث ذلك، ورغم كل تلك التوقعات فقد تحقق النجاح بظهور الدولة الإسلامية التي مكثت قرابة ثمانية قرون تحكم السيطرة والقوة بالطرق المشروعة، ونمت وازدهرت ؛ بل وتفوقت علي الدول الأوربية آنذاك، وبالتالي يمكن من خلال المنهج الاقتصادي الإسلامي وقدرته على تحقيق الحياة الطيبة الكريمة أن يتحقق لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير أكثر من ذلك.

ولكن في حقيقة الأمر فإن تلك الثورة رغم ما حققته من أمور لم يكن يتصور أحد تحقيقها فإن هناك بعض الجوانب السلبية التي لا يمكن تغافلها أثرت بشكل مباشر علي أداء الاقتصاد المصري وظهر جلياً في كثير من القطاعات الاقتصادية ؛ وقد لا نبالغ إذا ما قلنا أن تلك الآثار لم يسلم منها أي قطاع اقتصادي وبالأخص قطاع الإنتاج وكذلك قطاع العمالة، حيث ازدادت حدة البطالة وارتفع معدلها بشكل ملحوظ.

ويحاول الباحث من خلال هذا البحث تشخيص تلك المشكلة ووضع رؤية إسلامية للخروج منها وذلك من خلال مواجهة تلك المشكلة وكيفية إدارة الأزمة بشكل يسهم في الحد منها.

ولا شك أن هناك مجموعة من المشكلات تحد من كفاءة الاقتصاد المصري، وأن هذه المشكلات هي نتيجة لانتهاج سياسات إصلاح غير سليمة تم تطبيقها قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، ولا شك أيضا أن كلا من النظامين الإسلامي والوضعي يسعيان إلي البحث عن حلول لتفادي تلك المشكلات.

كما يحاول البحث إبراز كل منهما وقدرته علي مواجهة المشكلة بشكل موضوعي يعمل علي بناء اقتصاد حقيقي وإصلاح سوق المال، وتحقيق تغيير هيكلي في النشاط الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل ؛ بصورة تؤدي إلى زيادة معدّل النمو للناتج القومي بشكل واقعي وتنويعه وفقاً لأولويات المجتمع من ضروريات ثم كماليات...الخ. من ثم تم تناول هذا البحث من خلال الخطة التالية :

المبحث الأول : ملامح الاقتصاد المصري قبل ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١م.

المبحث الثاني : ملامح الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١م.

المبحث الثالث : خطط الإصلاح في الفكر الاقتصادي الإسلامي (أسس – نماذج – تجارب).

المبحث الرابع : مقترح لكيفية التخطيط لإصلاح الاقتصاد بعد ثورة. ٢٥ من يناير ٢٠١١م

فرضية البحث : يحاول البحث اختبار الفرضية التالية :

" عدم وجود خطة إصلاح ملائمة لظروف الاقتصاد المصري يعد من أهم الأسباب وراء حدوث آثار سلبية لثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١م "

أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع ذو أهمية كبيرة في الوقت المعاصر خاصة في ظل تردي الوضع الاقتصادي في مصر بشكل ملحوظ ، والفهم الخاطئ لدي كثير من أفراد المجتمع لمضمون الحرية غير المقنّنة.

كما أنه يمثل إطلالة مهمة يمكن من خلالها بيان ضرورة البحث عن وسائل بديلة للنهوض بالاقتصاد المصري.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي إبراز الجوانب التالية :

١- كيفية التغلب علي الجوانب السلبية للثورة بشكل علمي موضوعي بعيدا عن الصراعات السياسية المتعدّدة.

٢-بيان إمكانية تطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي في الوقت المعاصر بشكل ملحوظ خاصة في ظل وجود البيئة المناسبة لذلك.

٣- تبني وسائل بديلة للنهوض بالاقتصاد المصري خاصة بعد الإخفاق الشديد لأداء قطاعاته وبالأخص قطاعات الإنتاج، والعمالة، والمعاملات مع العالم الخارجي.

مناهج البحث :

اعتمد الباحث عند إعداد هذا البحث علي مجموعة من المناهج من أهمها :

١- المنهج التاريخي أو الوثائقي، وذلك لأن البحث يتناول المشكلة من حيث الأبعاد في الفترة الماضية وفي الوقت المعاصر، وبالتحديد خطط الإصلاح قبل الثورة وبعد الثورة.

٢- المنهج الوصفي، وذلك بهد محاولة توصيف الظاهرة محل البحث توصيفا علميا يقوم علي التحليل المنطقي والموضوعي.

٣- المنهج الاستدلالي الإحصائي، وذلك لأهميته عند تناول بعض الأرقام والبيانات الإحصائية.

المبحث الأول

ملامح الاقتصاد المصري قبل ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١م

يهدف هذا المبحث إلي التعرف علي واقع الاقتصاد المصري قبل الثورة وذلك حتى

لا يتم تحميل الثورة بكل سلبيات الاقتصاد المصري. وقد تم تقسيم هذا المبحث إلي ثلاثة مراحل هي :

١- مرحلة ما قبل الانفتاح الاقتصادي. شعارات أكثر منها حلول

٢- مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي.

٣- مرحلة برنامج الإصلاح الاقتصادي.

أولا : مرحلة ما قبل الانفتاح الاقتصادي :

يمكن القول أن هذه المرحلة انطوت علي كثير من الشعارات دون وجود حلول فعلية للنهوض بالاقتصاد القومي، حيث كان الهدف الأساسي للمسئولين في تلك الفترة هو إنشاء العديد من المصانع دون دراسة متأنية لمدي أهميتها للاقتصاد، وترتب علي ذلك فقد جزء كبير من الموارد وتقف صروح صناعية كبيرة إما لنقص الخبرة لدي القائمين عليها، وإما لعدم توافر الإمكانات المادية لتشغيلها، ولذلك كان الشعار السائد في تلك الفترة هو صناعة من الإبرة إلي الصاروخ دون التدرج المرحلي في التصنيع (١)

ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تسعى لتنظيم جهودها في الاقتصاد منذ تأسيس نهضة مصر الجديدة خلال القرن التاسع عشر على يد "محمد علي باشا"، حيث أهتم بالزراعة والري والصناعة، ولكنه كان يُحارب من قبل الدول الأوربية، وقيام هذه الدول بزرع الفتنة بينه وبين السلطان العثماني آنذاك. لكنه يُحسب له أنه كان من أوائل من اهتم بالصناعة في مصر، حيث أنشأ المدارس الصناعية وأوفد البعثات التعليمية للدول الصناعية. ثم جاء من بعده " محمد طلعت حرب في الثلاثينات من القرن العشرين " ليعيد بناء الاقتصاد المصري علي أساس الاهتمام بالصناعة فأنشأ بنك

مصر ليكون برؤوس أموال وطنية يمكن استخدامها في إنشاء مجموعة شركات بنك مصر لحليج الأقطان (٢).

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة في التاريخ المصري المعاصر، شملت عدة جوانب سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية... الخ، حيث أدت تلك الثورة إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي فقد اتجه النظام الجديد إلى اتخاذ إجراءات من شأنها إعطاء الدولة دوراً كبيراً في الإنتاج والتوزيع والأخذ بأسلوب التخطيط المركزي، والقيام بتأميم وتمصير الشركات والمشروعات الصناعية والتجارية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت لمصريين أو أجانب (٣).

وتجدر الإشارة إلي أن السياسة الاقتصادية في بدايات مرحلة تلك الثورة كانت تعتمد على تشجيع رأس المال الخاص لتطوير أنشطة الاقتصاد المختلفة، وقد استمر القطاع الخاص في سيطرته على أكثر من ٩٠ % من حجم الاقتصاد القومي تماماً كما كان قبل الثورة، ولكن مع حدوث أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦ بدأت الحكومة سلسلة من التدخلات في الجوانب الاقتصادية المختلفة مما أدى إلى تحجيم نشاط القطاع الخاص بشكل تدريجي. ومع تغيير النظام الرأسمالي في ذلك الوقت والتحول إلى النظام الاشتراكي، بدأت الدولة عملية تأميم شاملة في أوائل الستينات من القرن الماضي للقطاع الخاص سواء أكان مصريا أم أجنبيا، ويضطلع بنشاط اقتصادي تجاري أو صناعي أو مالي إلي أن أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لمؤسسات الأعمال، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح مدى استحواذ القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية خلال تلك الفترة.

جدول رقم (١)

الاستثمار الكلي في مصر خلال الفترة :١٩٥٢-١٩٧٣ م

القيمة : بالمليون جنيه مصري، والنسبة %

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		الاستثمار الكلي
	القيمة	نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي	القيمة	نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي	
١٩٥٢	٢٨	٢٤	٨٧	٧٦	١١٥
١٩٦٠	١٦٢	٩٤	١٠	٦	١٧٢
١٩٦٦	٣٤٩	٩٣	٢٨	٧	٣٧٧
١٩٧٣	٤٢٦	٩٢	٣٧	٨	٤٦٣

المصدر : موسوعة مصر الحديثة، **الاقتصاد المصري**، المجلد الثاني. القاهرة ١٩٩٦، ص ١٧.

يلاحظ من الجدول السابق أن القطاع الخاص بدأ دوره في الانخفاض بشكل كبير من حيث مساهمته في النشاط الاقتصادي، وذلك مع بداية توجه الدولة إلي اعتماد أسلوب التخطيط المركزي وسيطرتها بالكامل على جميع وسائل الإنتاج، كما استمر الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٧٤، حيث تبنّت الحكومة بعدها سياسة جديدة لإدارة الاقتصاد ما بعد الحرب عُرفَت " بسياسة الباب المفتوح "، وهناك مجموعة من الأسباب دفعت الحكومة إلى تغيير سلوكها في إدارة الاقتصاد من أهمها ما يلي(٤) :

- عدم كفاءة شركات القطاع العام نظراً لخضوعها للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والتي جعلتها مسئولة عن توفير فرص عمالة مما ترتب عليه حدوث بطالة مقنعة وأثر سلبيا على إدارتها.
- ترتب علي دخول مصر في حرب اليمن استنزاف احتياطات النقد الأجنبي مما اثر على خطط التنمية اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- أدت حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل إلى خسارة مصر لمصدرين رئيسيين من مصادر النقد الأجنبي وهما عوائد قناة السويس وعوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء التي تم احتلالها بعد الهزيمة.
- زيادة معدلات العجز في الميزانية نتيجة زيادة الإنفاق العام على السلع الغذائية، والخدمات الصحة والتعليمة وزيادة الطلب عليها نتيجة لزيادة عدد السكان، وكذلك زيادة النفقات العسكرية نتيجة الحرب مع إسرائيل وزيادة الدعم الحكومي للمؤسسات والشركات الخاسرة أو المتعثرة.
- زيادة معدلات العجز في ميزان المدفوعات نتيجة قلة الصادرات وزيادة الواردات بصورة مستمرة فضلاً عن زيادة مدفوعات أقساط المديونية وفوائدها.
- انخفاض معدلات النمو نتيجة للعوامل الآتية :

(١) انخفاض مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي.

(٢) انخفاض الكفاية الإنتاجية لدى وحدات القطاع العام.

(٣) تحويل موارد البلاد لتمويل الحرب بدلاً من تمويل التنمية.

(٤) انخفاض التحويلات الخارجية.

- زيادة حجم التضخم بسبب لجوء الدولة إلى تمويل التنمية عن طريق الجهاز المصرفي الذي أدى إلى زيادة السيولة النقدية.

من ثم فإن الحكومة اتجهت بعد حرب ١٩٧٣ إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة وخطة إصلاح تهدف إلى تحديث الاقتصاد المصري وتحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا دخل الاقتصاد المصري مرحلة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

ثانيا : مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي.

أدت الظواهر والمشكلات الكبيرة السابق ذكرها إلى حدوث خلل في الهيكل الاقتصادي، مما دفع الدولة إلى تبني إستراتيجية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أُعلنت عام ١٩٧٤ م والتي استهدفت أساساً إحياء وتنشيط دور القطاع الخاص وتحفيز الموارد القومية للاتجاه نحو الاستثمار **(٥)**.

لذا صدر قانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤، ليُؤمّن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، حيث نص على منح حوافز استثمارية مثل إعطاء ضمانات للمستثمرين بعدم التأميم وإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات بالإضافة إلي إلغاء بعض الرسوم على الواردات لغرض الإنتاج. هذا القانون وغيره من القوانين وتعديلاتها كانت تهدف إلى تشجيع الاستثمارات والشركات المساهمة وشركات تلقي الأموال، ومن جهة أخرى، أقامت الحكومة عدداً من المناطق الحرة لتشجيع الشركات على استيراد المواد الخام ومكونات الإنتاج لتصنيع السلع في مصر، ومن ثم إعادة تصديرها كمنتج نهائي، وبالطبع فإن تبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار التي قدمتها الحكومة أدت إلى جذب الاستثمارات من دول الخليج، والولايات المتحدة ودول غرب أوربا، وكانت هذه السياسة بمثابة تحول السياسة الاقتصادية في تشجيع مشروعات القطاع الخاص القائمة وإطلاق طاقاته للمشاركة جنباً إلى جنب مع القطاع العام في التنمية، حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٧م نحو ٧٤٠ مشروعاً برؤوس أموال قدرها ٢٣٤٠ مليون جنيه منها ١٨٦٠ مليون جنيه بالعملة الأجنبية بنسبة ٧٩,٥% وبلغت التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات نحو ٣٥٨٦ مليون جنيه منها ٢٨٢٢ مليون جنيه بالعملة الأجنبية تمثل نسبة ما يعادل ٧٨،٨% تقريبا (٦).

كما أدت القرارات الصادرة منذ ذلك تلك الفترة، وأهمها القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي استمر العمل به حتى عام ١٩٨٩ إلى تهيئة المناخ الاستثماري والدفع بالقطاع الخاص إلى أن يؤدي دوره، والجدول التالي يبين مدى تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة على التنامي التدريجي لدور القطاع الخاص.

جدول رقم (٢)

الاستثمار الكلي في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠

القيمة : بالمليون جنيه مصري

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		الاستثمار الكلي
	القيمة	نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي %	القيمة	نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي%	
١٩٧٤	٦١٥	٩٠	٦٦	١٠	٦٨١
١٩٨١-١٩٨٢	٤٠٠٠	٨٠	٨٠	٢٠	٤٩٥٠
١٩٨٩-١٩٩٠	١١١٨٥	٦٦	٥١٣١	٣٣	١٦٣١٦

المصدر : موسوعة مصر الحديثة، **الاقتصاد المصري**، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

يلاحظ من بيانات الجدول السابق مدى تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي على زيادة دور القطاع الخاص حيث ازدادت مساهمته من نسبة ١٠% عام ١٩٧٤ إلى ٣٣% للمدة ١٩٨٩-١٩٩٠.

وكان من المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تمويل العديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد أساساً على المواد الخام المحلية بغرض تلبية العرض الداخلي وتصدير الفائض إلى الخارج للحصول على موارد من العملة الصعبة، بالإضافة إلي تشغيل العمالة والحد من البطالة، ولكن معظم هذه الأهداف لم تتحقق خلال تلك المدة (٧). ويرجع السبب في ذلك إلي اعتماد الاقتصاد المصري بشكل كبير على المعونات والمساعدات الأجنبية على الرغم من معدلات النمو العالية خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، حيث إن مصادر الدخل الأخرى مثل صادرت البترول وعوائد قناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج لم تكن كافية لتمويل فاتورة الواردات المرتفعة سواء المتمثلة في السلع الاستهلاكية أو موارد عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى عدم قدرة تلك الواردات على تغطية الاستثمارات الضخمة لتطوير وتحديث البنية التحتية، بالإضافة إلى انهيار أسعار

البترول ١٩٨٦ التي أدت إلى الانخفاض الشديد في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي مما وضع الاقتصاد المصري في ظروف صعبة، وكذلك زيادة حجم الدين الخارجي، حيث أصبحت مصر في قائمة أكثر الدول مديونية في العالم، لدرجة إن نسبة خدمة الديون للناتج المحلي الإجمالي كان الأعلى بين كل الدول النامية، مع تردد بعض المستثمرين عن استثمار أموالهم وتنفيذ المشاريع لعدم الاطمئنان الكلي في مصداقية التوجه الجديد، إضافة إلى غياب المصلحة القومية لدى بعض المستثمرين المصريين والتركيز على المصلحة الفردية.

ولمزيد من الإيضاح يمكن عرض النتائج التي حققها الاقتصاد المصري خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي والعقبات التي قللت من أهمية تلك النتائج من خلال الجدول التالي لبيان مدى تأثير السياسات الاقتصادية التي اتبعت في الفترات المختلفة والظروف والأحداث السياسية التي مرت بها مصر على معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٣)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة : ١٩٦٠-١٩٨٩م

الفترات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الفترات %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٦٠-١٩٦٤	٦،٤	١٩٧٥-١٩٧٩	٩،٦
١٩٦٥-١٩٦٩	٤،٤	١٩٨٠-١٩٨٤	٧،٤
١٩٧٠-١٩٧٤	٢،٩	١٩٨٥-١٩٨٩	٤،٤

المصدر: محمد مصطفى عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، بحث منشور في نشرات صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢، ص ٧.

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن معدلات النمو في مصر كانت مرتفعة خلال مدة الخطة الخمسية الأولى "١٩٦٠-١٩٦٤" والتي اعتبرها الكثيرون واحدة من أنجح الفترات، حيث أسهم القطاع العام في بدايته بدرجة كبيرة في ذلك النمو، وعلى الرغم من تدخل مصر في حرب اليمن عام ١٩٦٦ وحدوث حرب ١٩٦٧ فإن الاقتصاد المصري حقق نموا بنسبة ٤،٤% في المتوسط خلال تلك الفترة، ولكن مع انخفاض أداء القطاع العام وقيام حرب ١٩٧٣ حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو ضعيفة لم تزد عن ٢،٩% خلال تلك المرحلة، ومع تبني الحكومة لسياسة "الباب المفتوح" وتشجيعها للاستثمار الخاص، والطفرة الشديدة في أسعار البترول، كل هذا أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في معدلات النمو، حيث وصلت إلى ٩،٦% و٧،٤% خلال الفترتين " ١٩٧٥ – ١٩٧٩ " و"١٩٨٠ -١٩٨٤ " على التوالي، هذا بالإضافة إلي أن الاقتصاد المصري مرّ بمرحلة صعبة مع انهيار أسعار البترول، مما أثر بشكل كبير على معدلات النمو خلال السنوات العشر السابقة على هذه المرحلة، حيث استقر معدل النمو في المتوسط عند ٤,٤% فقط.

ونظرا لزياد المشكلات التي أحاطت بالاقتصاد المصري وخاصة بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات من القرن العشرين فقد تبنت الحكومة برنامجاً اقتصادياً طموحاً لعلاج الخلل في الهيكل الاقتصادي من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وفيما يلي بيان أهم ملامح تلك المرحلة.

ثالثا : مرحلة برنامج الإصلاح الاقتصادي.

تميزت تلك المرحلة بتغليب المصالح الشخصية علي المصلحة العامة، وقيام بعض المسئولين ببيع معظم شركات القطاع العام تحت شعار ما سُمّي بالخصخصة Privatization ومن العجيب أن هؤلاء كانوا يقومون ببيع بعض الشركات التي كانت تحقق أرباحا لا بأس بها، وهذا مما يدلّ دلالة قاطعة علي فشل خطط الإصلاح الاقتصادي، وخير دليل علي ذلك ما ترتب علي تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي في تلك الفترة من حدوث آثار سلبية لطبقة المجتمع الفقيرة مما دعي الحكومة إلي إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لعلاج بعض تلك الآثار

ومنها الحد من البطالة، ومع ذلك لم يحقق هذا الصندوق نجاحا ملحوظا في حل تلك المشكلة (٨).

ويرجع السبب في تبني الحكومة المصرية في تلك الفترة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي إلي حجم المشكلات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد المصري والتي ازدادت حدتها بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حتى تأثر بها المجتمع المصري، حيث تنبهت الحكومة إلى خطورتها وتزايد حدتها من يوم لآخر مع التزايد السكاني وتدني معدلات النمو فاتجهت في نهاية عام ١٩٨٦ إلى وضع أولى محاولاتها لإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري، لذا وضعت برنامجاً يهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة بهدف تصحيح القوى الاقتصادية، وذهبت إلى نادي باريس عام ١٩٨٧ بهدف إعادة جدولة جزء من المديونية الخارجية، ولم تكن هذه المحاولات بكافيةً لإصلاح الاقتصاد نتيجة الحذر والتوجس من حدوث انعكاسات اجتماعية كما حدث عام ١٩٧٧ عندما حاولت الحكومة تقليل الإنفاق العام، حيث ارتفعت أسعار الخبز مما نتج عنه أحداث مظاهرات وغضب شديد، إلا إن المشكلات المتراكمة منذ إجراءات التأميم عام ١٩٦٠ والتي بلغت ذروتها في النصف الثاني من الثمانينات من القرن العشرين وخاصة منذ عام ١٩٨٨ والتي تمثلت في(٩) :

- تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣،٥% وارتفاع معدلات التضخم إلى ١٨%.
- ارتفاع معدل البطالة إلى ١٤،٧% عام ١٩٨٦م.
- تزايد عجز الميزان التجاري، حيث وصل إلى ٦،٨ مليار دولار.
- عجز الموازنة العامة للدولة وصل لما يزيد على ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- تزايد آثار مشكلة الديون الخارجية وخدمتها واستنزافها لإيرادات الدولة، حيث وصلت المديونية الخارجية إلى حوالي ٥٠ مليار دولار$.
- معدل الفائدة الحقيقي كان سالبا (حوالي ٦%) وذلك لارتفاع معدل التضخم، الفرق بين ١٢% و ١٨%

- قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية واردات مصر بلغت (٣ أسابيع فقط).
- تواضع أداء القطاع العام وتزايد مديونيته.

من أخطر المشكلات التي أثرت بشكل مباشر علي الاقتصاد المصري كانت مشكلة الديون الخارجية والتي بلغت ما يقرب من ٥ مليار دولار$ عام ١٩٨٨ وبما يمثل ١٤٥،٦% من الناتج المحلي الإجمالي المصري(١٠). وقد كانت هذه المؤشرات عن الاقتصاد المصري هي الدافعة والمبررة للحكومة المصرية أن تدخل في مرحلة جديدة لإصلاح اقتصادها، حيث قامت بوضع برنامج شامل ومتكامل للإصلاح الاقتصادي عام بداية التسعينات من القرن العشرين بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين يتضمن مجموعة من الإجراءات في إطار عدد من السياسات التي تهدف إلي وجود حل جذري للمشكلات الاقتصادية التي تراكمت على الاقتصاد والتي تم الإشارة إليها من قبل، وفيما يلي العناصر الأساسية التي تبنتها الحكومة في بداية مرحلة برنامج الإصلاح الاقتصادي(١١):

- تحرير الأسعار ومنها معدّلات الفائدة المصرفية، سعر الصرف، أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج.
- تخفيض القوى المؤثرة في حدوث الاختلالات الهيكلية.
- تراجع حجم القطاع العام من خلال اعتماد تبني نظام الخصخصة.
- تخفيض تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- إزالة معظم العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.
- تحرير وتطوير قطاع الأعمال العام.
- الإدارة الكفء للاقتصاد بمزيد من الاعتماد على مفهوم اقتصاد السوق.
- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف خلق فرص عمل حقيقية وتشجيع الصناعات الصغيرة التي تساهم في عملية التنمية.

وقد ساهم القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة: ١٩٩٠-١٩٩٥ من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحوالي ٥١،٣%، كما

بلغت مساهمة رؤوس الأموال المصرية في المشروعات الاستثمارية نسبة ٧٢% من إجمالي رؤوس الأموال للمشروعات الموافق عليها عام ١٩٩٥(١٢).

كما حقق تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي نتائج جيدة أهمها : إن البرنامج قد أوجد بيئة استثمارية ملائمة وتنشيط سوق المال لتلبية الاحتياجات الاستثمارية المتناهية للقطاع الخاص إضافة إلى النتائج الأخرى وخاصة في المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الخاصة بالإصلاحات النقدية ومن أهم تلك النتائج(١٣) :

– انخفاض معدل التضخم من ٢١،٦% في عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى نحو ٥% في عام ١٩٩٧ ثم إلى ٣،٦% عام ١٩٩٨م.

– استقرار سعر الصرف عند ٣،٣٩ جنيها للدولار$ عام ١٩٩٧ بعد أن شهد انخفاضا حاداً من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩١.

– انخفاض الدين الخارجي من حوالي ٥٠ مليار دولار$ عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٦,٩ مليار دولار في نهاية ١٩٩٧م.

– زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي إلى ما يقارب ٢٠،٥ مليار دولار عام ١٩٩٧م وهي تكفي لسد الاحتياجات الاستيرادية لمدة ١٨ شهراً.

– انخفاض عجز الموازنة العامة من نسبة ٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب ١% عام ١٩٩٨/١٩٩٧ (*).

هذه النتائج المرضية قد شجعت الحكومة المصرية على الانتقال إلى المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي لتعمق هذا الاتجاه فقد زادت جهودها في التركيز على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ومحاربة الركود الاقتصادي بالطرق المباشرة وغير المباشرة لزيادة الاستثمارات لتصل تدريجياً إلى ٤٠% من الناتج القومي(١٤).

بالإضافة إلى قيام الحكومة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى إطلاق الحد الأقصى لرؤوس أموال المشروعات الاستثمارية وإعفائها من موافقة

(*) الأرقام مأخوذة من تقارير البنك المركزي المصري، أعداد وسنوات مختلفة.

الهيئة العامة للاستثمار وغيرها من القوانين والتشريعات الهادفة لخلق مناخ استثماري وقيام سوق نشيطة لرأس المال.

لقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عشر سنوات نتائج ملموسة وبارزة في العديد من النواحي الاقتصادي ولمعرفة تلك النتائج بشكل دقيق يمكن استقراء بيانات الجدول التالي الذي يقارن بين مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي وبعده.

جدول رقم (٤)

بعض المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر " **النسبة %** "

المتغيرات	**١٩٩٠-١٩٩١**	**٢٠٠٠-٢٠٠١**
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار $)	**٤٩,٢**	**٢٦,١**
إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**١٥١**	**٣٢,٦**
معدل الفائدة الحقيقي	**(٦-)**	**٦,٥**
معدل التضخم	**٢١,٢**	**٢,٥**
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**١٨,٢**	**٤,٥**
معدل النمو الحقيقي	**٣,٦**	**٥,١**
متوسط دخل الفرد الحقيقي (بالجنيه المصري)*	**١٨٦٩**	**٢٣٣٧**

المصدر: محمد مصطفى عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، بحث منشور في نشرات صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢، ص ١١. * على أساس أسعار عام ١٩٩٠/١٩٩١.

يلاحظ من الجدول السابق أن برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى حل كثير من المشكلات التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري ومن أهمها مشكلة المديونية، حيث انخفض إجمالي الدين الخارجي من ٤٩،٢ مليار دولار$ عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٦،١ مليار دولار$ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التضخم، حيث انخفض من ٢١،٢% إلى ٢،٥% للسنوات نفسها، أما

العجز في الموازنة العامة فقد انخفض هو الآخر نتيجة تراجع حجم الإنفاق الحكومي وخصوصاً الموجه لدعم الأسعار أو لدعم المؤسسات والشركات، حيث تم تخصيص العديد منها وأدى برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات النمو الحقيقي وارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي.

ولكن رغم ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من بعض المميزات، وهو ما يعرضه البحث بحيادية تامة إلا أن هناك مشكلات نجمت عن تبني هذا البرنامج، حيث ترتب علي تبني مصر لمجموعة من الإجراءات بعض المشكلات منها (١٥):

(١) عجز الموازنة العامة الذي يقدر بـــ ٩%، والدين العام الذي وصل إلى أكثر من ٩٠٠ مليار جنيه مصري دين عام محلي، وحوالي ٣٢ مليار دولار$ دين عام خارجي، حيث توصف الموازنة العامة لمصر بأنها موازنة استهلاكية تصرف معظم بنودها على النفقات الجارية، وتقل فيها الاستثمارات العامة، بسبب التوجه الحكومي بعدم الدخول في استثمارات عامة جديدة، باستثناء بعض المخصصات للمرافق العامة (*).

(٢) تأتي البطالة لتمثل واحدة من معضلات الاقتصاد المصري، وتختلف التقديرات حولها، حسب المنظور وطريقة الحساب، حيث تراوح بين ١٠% – ١٥%، ويرجع الجزء الأكبر منها لنظام التعليم الذي لا يتم ربطه بسوق العمل، فوجد صانع السياسة الاقتصادية أنه مطالب سنويا بتوفير وظائف من ٧٠٠ –٧٥٠ ألف وظيفة سنويا.

(٣) تمثل الإيرادات الضريبية عدم عدالة السياسة الضريبية المتبعة خلال الفترة الماضية، حيث يدفع الموظفون نحو ٩،٥ مليارات دولار$، والنشاط التجاري والصناعي إلي ما يقرب من ٤،٥ مليارجنيه.

(٤) بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ حوالي ١،٢ تريليون جنيه، ووصل معدل النمو الاقتصادي لنفس العام ٥،١ %.

(*) هذا الرقم تجاوز أكثر من تريليون " حوالي تريليون و٢٠٠ مليار جنيه في الوقت الحاضر ".

يستنتج مما سبق : أن الإصلاحات التي تمت للاقتصاد المصري كان يمكن أن تؤدي إلي التخفيف من حدة الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد المصري. إلا أن تسخير الاقتصاد لخدمة السياسة في تلك الفترة قضي بشكل واضح علي كل إنجاز تم تحقيقه من قبل، هذا بالإضافة إلي تزاوج السلطة مع رأس المال والذي كان من نتيجته بيع معظم المنشئات الحيوية لبعض رجال الأعمال بمبالغ زهيدة، بل الأعجب من ذلك هو بيع بعض الشركات الحيوية التي تحقق أرباحا كبيرة، وقيام من يشتريها بسداد قيمتها علي دفعات من أرباحها كما سبق أن أوضحنا.

هذا بالإضافة إلي إغفال الاعتبارات الاجتماعية مما ترتب عليه وقوع عدد كبير من أفراد الشعب تحت خط الفقر ، وتآكل الطبقة المتوسطة التي كانت توازن ما بين الثراء والفقر.

المبحث الثاني

ملامح الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ م

لا شك أن ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ م لم تحدث من فراغ، ورغم أن هذه الثورة كانت أمرا لا بد منه إلا أن هناك بعض السلبيات لهذه الثورة نتيجة لتراكم مخزون من المشكلات علي مدار حقبة كبيرة من الزمن ومن أهم الآثار السلبية لهذه الثورة ما يلي :

ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن خسائر الاقتصاد المصري بلغت نحو ٩٠ مليون دولار$ في قطاع الانترنت خلال الأيام الخمسة التي تم فيها قطع خدمات الإنترنت في مصر، وتوقعت أن يكون هناك أثر أكبر على الاقتصاد المصري على المدى الطويل. مشيرة في بيان لها إلى أن الخدمات المعطلة للاتصالات والإنترنت تمثل من٣- إلى٤% من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يمثل خسارة تصل إلي ١٨ مليون دولار$ يومياً.وكشف تقرير اقتصادي أن حصيلة خسائر قطاعات النقل المصرية ارتفعت إلى ١٥ مليون جنيه يومياً، وأن الخسائر اليومية لمترو الأنفاق تبلغ مليون جنيه، أما خسائر السكك الحديدية المصرية فتبلغ ٤ ملايين جنيه يوميا، فيما تبلغ خسائر الموانئ المصرية ١٠ ملايين جنيه يوميا.أما القطاع السياحي فشهد خروج عدد كبير من السياح بلغ نحو مليون سائح، إلى جانب إلغاء الرحلات وانخفاض إشغالات الفنادق والقرى السياحية.كما أن هناك مجموعة من الآثار تأثر بها الاقتصاد المصري منها (١٦) :

- من شأن الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد تقويض أداء النمو إلي ٢،٥% لعام ٢٠١٠/٢٠١١م.
- هبطت البورصة وتم إيقاف كل التعاملات بها بعد أن شهدت خسائر كبيرة مما استدعي إغلاقها في ٢٨ من يناير ٢٠١١ م.
- هبط المؤشران الرئيسيان للبورصة المصرية (EGX100,EGX30) بنسبتي ١٠،٥% و ١٤%.
- قامت عدة مؤسسات للتصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر :

(١) مؤسسة موديز: Ba1→Ba2.

(٢) مؤسسة ستاندرد آند بورز : BBB-/A→BB+/B.

(٣) فيتش : من مستقر إلي سلبي.

لا يستطيع أي متابع للأحداث السياسية التي تمر بها مصر في الأيام الأخيرة إلا ويدرك حجم الآثار والتداعيات الاقتصادية على مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط ؛ بل قد لا نبالغ لو قلنا على العالم بأسره. فموقع مصر وثقلها الاقتصادي والسياسي جعلها مؤثرة بدرجة ما في المشهد الاقتصادي الإقليمي والدولي. ففي الأيام الأولى من الحركة الاحتجاجية، انخفض مؤشر البورصة المصرية بنسبة ٧ % خلال أربعة أيام، وهبط الجنيه المصري ليسجل أقل مستوى في ستة أعوام (١٧). مما أضطر السلطات المصرية إلى إغلاق البورصة –وهي من أكبر البورصات في المنطقة– كما تم تعليق نشاط المصارف خوفا من أعمال النهب التي حدثت عقب موجة المظاهرات الأولى. وقد أعلن محافظ البنك المركزي المصري أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر الذي كان من المتوقع أن يصل إلى٦ % هذا العام سيتضرر بسب الأزمة السياسية، وإن تدفق الأموال إلى الخارج قد يصل إلى ٨ مليارات دولار، ولكن البلاد قد تعالج ذلك لأنها تعاملت مع تدفقات أكبر إلى الخارج في الماضي، مثلما حدث عام ٢٠٠٨ خلال الأزمة المالية العالمية.

وقدر بعض خبراء الاقتصاد حجم الخسائر الاقتصادية التي تكلفتها مصر خلال فترة الاحتجاجات ما بين ٥٥ و ١٠٠ مليار جنيه، أي : من٩،٢٤ مليارات– ١٦،٨ مليار دولار.

كما توقعوا انخفاض عائدات قناة السويس خلال الفترة المقبلة خاصة مع تراجع أعداد الرحلات العابرة. أما الخسائر الناجمة عن أعمال العنف والشغب والتخريب، فقدرت بنحو ١٠٠ مليار جنيه في أسبوع واحد. وقد أوضح مراقبون أن تلك الخسائر قد تتضاعف، خصوصاً مع توقف العديد من القطاعات الحيوية السياحية منها والخدمات والمالية، مؤكدين أن التحدي الأكبر حالياً هو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري من جديد ومع احتمال خروج بعض الاستثمارات الأجنبية من السوق.

كما أن هناك آثار امتد تأثيرها إلى بورصات المنطقة التي سجلت هبوطا كبيرا، وبدرجة أقل في البورصات الأوروبية والآسيوية والأميركية. ففي الساعات الأولى من التداول بالبورصة الأميركية انخفضت المؤشرات الثلاثة انخفاضا طفيفا، وأرجع محللون ماليون أسبابه إلى ما يجري في مصر.وفيما يلي بعض العناصر المتعلقة بهذه النقطة

١- خسائر الاقتصاد المصري بعد الثورة :

بداية ورغم ما يقال عن أن ثورة ٢٥ يناير كانت أحد أسباب حدوث خسائر بسببها، إلا أن هناك من يؤكد علي أن الخطأ لم يكن خطأ الثورة، ولكن الخطأ هو خطأ الثورة المضادة التي أرهبت الناس وتسببت في عمليات القلق والاضطراب التي أدت لمعاناة الاقتصاد المصري، ففي حقيقة الأمر ومن واقع ما تم تناوله في الفقرات السابقة فإن الاقتصاد المصري لم يكن بحالة جيدة قبل الثورة، كما أننا لا نقصد هنا التقليل من شأن الثورة ولكن ما نقصده هو الوقوف علي بعض التجاوزات التي حدثت بعد قيام الثورة. ويمكن عرض أهم أسباب خسائر الاقتصاد المصري بعد الثورة فيما يلي (١٨) :

- زيادة عدد سكان العشوائيات : يكفي أن عدد سكان العشوائيات في مصر وصل إلى حوالي ٢٠ مليون نسمة.
- ارتفاع نسبة الفقر : بلغت نسبة الفقراء في مصر حوالي ٤٠ % من السكان.
- الخسائر الفعلية في انخفاض الدخل القومي : وفقا للتقديرات الرسمية – على أساس أن مقدار الخسائر يصل إلى ٦٣ مليون جنيه يوميا، بما يعادل حوالي ٣٧ مليار جنيه خلال شهرين"٢٥ يناير– ٢٥ مارس" – وهذا الرقم لا يمثل سوى خسارة ما يعادل ٩ أيام من الدخل القومي.
- الفساد الإداري للنظام السابق :إن المشكلة الحقيقية تكمن في القائمين على أمر إدارة الاقتصاد المصري في مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث كانوا مهتمين بتعظيم ثرواتهم من خلال السطو علي موارد الدولة، حتى تحولت مصر من حالة فساد الإدارة إلى إدارة الفساد، كما بلغت ثروات بعض المسئولين السابقين نحو ٥٥٠ مليار جنيه(١٩). هذا بالإضافة إلي أن معدلات الفساد في الجهاز الإداري للدولة زادت،

للدرجة التي تقدرها تقارير الأجهزة الرقابية بما يعادل ٧٠ ألف قضية فساد، يتم التغاضي عن الجانب الأكبر منها ولا يحكم إلا في حدود ألفي قضية فساد فقط.

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي : رغم ما حققته ثورة ٢٥ يناير من تغييرات إيجابية على المستويات السياسية والاجتماعية كافةً خلال عام ٢٠١١م فإن هذه التغييرات لم تكن في صالح الاقتصاد المصري الذي أصابته حالة من الإعياء الشديد نتيجة عدم الاستقرار، واستمرار أعمال العنف، وتوقف الإنتاج، وعودة المستثمرين الأجانب لبلادهم فضلاً عن وصول الاستثمارات الأجنبية إلى معدل صفر. ففي الوقت الذي تخلَّص فيه الاقتصاد المصري من نظام استولي علي معظم الثروات الطبيعية التي كان من الممكن لهذه الثروات أن تجعل مصر في مقدمة الدول،إلا أن تلك الإضرابات والعنف والانفلات الأمني كانت وراء إعاقة أي تقدم ملموس في الاقتصاد. وليست هذه نظرة تشاؤمية ؛ بل هي اعتراف بالواقع.
- قطاع الاستثمار : هذا القطاع يعد من أكثر القطاعات تضررًا بتكرار الأحداث خلال العام ٢٠١١م؛ حيث ذكر تقرير البنك المركزي مؤخرًا أن مصر بلغت قيمة خسائرها ٧،٢ مليارات دولار$؛ نتيجة انسحاب الأجانب من أدوات الدين الحكومية خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، حيث كانت القيمة الإجمالية لاستثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية كانت قد بلغت ١٠ مليارات دولار$ في يناير ٢٠١١م، ثم تراجعت لتصل إلى ٢،٨ مليار دولار$ بما يعادل١٦،٢ مليار جنيه في نهاية سبتمبر الماضي؛ فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية التي خرجت من مصر في عام الثورة ما يقارب إل ٥٤ مليار جنيه، وهو ما جعل التدفق المباشر للاستثمار الأجنبي يصل إلى الصفر؛ نتيجة خوف المستثمرين وقلقهم من استمرار أحداث العنف.
- قطاع الصناعة : لم يكن قطاع الصناعة بعيدًا عن هذه الخسائر؛ حيث شهد العام الماضي توقف ما يزيد عن ١٥٠٠ مصنع عن العمل؛ نتيجة عدم قدرتهم على سداد التزاماتهم خارجيًّا لما قاموا باستيراده من مواد خام أو في سداد أجور العاملين أو مديونياتهم لدى القطاع المصرفي، وهو ما نتج عنه تعثر كبير لأصحاب المصانع توقف على أثره الإنتاج الصناعي بشكل عام بنسبة ٢٠%، وهو ما انعكس على حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢ %.

▪ عجز الموازنة العامة وارتفاع حجم الدين العام المحلي والأجنبي : لم تقتصر خسائر التغيير على عجز الموازنة فقط الذي بلغ ١٦٧ مليار جنيه بنسبة ١١% من الناتج المحلي الإجمالي، وإنما بلغ حجم الدين الخارجي أيضًا ٣٤,٨ مليار دولار$، حسب تقرير البنك المركزي المصري في بداية العام الماضي، بالإضافة إلي ارتفاع حجم الدين المحلي إلى ١٠,٤٤ تريليون جنيه، وتراجع احتياطي النقد الأجنبي من ٣٦ – ١٤ مليار دولار$ حسب تصريحات بعض المسئولين وإن كان هناك من يري أن حجم الاحتياطي لا يتعدى أكثر من ٤ مليار دولار $.

ويرجع السبب في الاختلاف بين الرقمين إلي أن الحكومة تدرج ضمن الاحتياطي تلك العملات التي وعدت بها بعض الدول، ومنها قطر التي وعدت بإيداع مبلغ ٢ مليار دولار $، ولا شك أن هذا الرقم لايعد ضمن الاحتياطيات، بل هو مجرد وديعة يمكن لقطر أن تسحبها في أي وقت وبالتالي لا يعد ذلك المبلغ من ضمن الاحتياطيات.

▪ قطاع الإسكان : حسب تقييم بنك "دويتشيه" الألماني للسوق العقاري المصري فإنه لم يفلت أيضًا من تداعيات الثورة حيث سجلت خسائره نحو ١٥ مليار جنيه، وشهد الطلب على الوحدات السكنية انخفاضًا وصل إلى ٢٥%، وعلى الوحدات الإدارية ٢٧%.

▪ قطاع السياحة : وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن خسائر قطاع السياحية بلغت مليارات الدولارات؛ حيث انخفضت إيرادات مصر السياحية بما لا يقل عن ٣ مليارات دولار$ ؛ حيث انخفض حجم التدفق السياحي من ١٣ مليون سائح إلى ٢،٥ مليون سائح في عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.

▪ التصنيف الدولي لمصر من حيث الجدارة الائتمانية : أثرت الأرقام السابقة في مجملها على تصنيف مصر ائتمانيا من مؤسسات التقييم والتصنيف العالمية، والتي قامت بتخفيض التصنيف الائتماني لمصر ٤ مرات، وهذا يعني أن مصر غير قادرة على الالتزام بسداد ما عليها، مما يزيد من معدلات الفائدة على القروض التي تطلبها مصر، بالإضافة إلي فقد فرصة الاقتراض من البنك الدولي.

▪ قطاع البترول : شهد هذا القطاع مزيدًا من المشكلات خلال العام الماضي بدءًا من أزمة البوتاجاز، بالإضافة إلي عمليات تفجير خط تصدير الغاز المصري لإسرائيل التي ألحقت بالاقتصاد المصري مزيدًا من الخسائر والتي تجاوزت إلـــ ٥٠٠ مليون

جنيه بخلاف خسائر توقف عمليات التصدير للدول والشركات المتعاقدة على استيراد الغاز، بالإضافة إلي مديونية هذا القطاع لدى البنوك، والتي وصلت إلى ٦١ مليار دولار$.

▪ القطاع المصرفي : بلغت خسائر هذا القطاع المليارات، وتراجعت أرباحه بنسب تراوحت ما بين ٤٠ –٨٠% بسبب توقف عمليات التمويل للمشروعات المختلفة، بالإضافة إلي تعثر المشروعات الكبيرة التي حصلت على مليارات الجنيهات من البنوك، وهو ما دعا الأخيرة إلى زيادة مخصصاتها لمواجهة قطار التعسر الذي يسير بشكل كبير كلما تدهورت الأحوال الاقتصادية.

رغم ما سبق فإن هناك بعض القطاعات التي حققت بعض المكاسب ومنها، عائدات قناة السويس التي ارتفعت لتصل إلى ٤ مليارات و٣٤٣ مليون دولار$، بزيادة قدرها ٤١٣،٤ مليون دولار$ لتمثل ١٧،٦% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ارتفاع الصادرات المصرية إلى دول الخارج.

يستنتج مما سبق : أن الاقتصاد المصري تعرض لخسائر تجاوزت ٣٤٠ مليون جنيه مصري في بداية الثورة نتيجة لتوقف عجلات الإنتاج بكل قطاعاته والتي استمرت لمدة ١٨ يوما متواصلة حتى يوم الجمعة. الموافق ١١ من فبراير ٢٠١١م، وهو اليوم الذي تنحي فيه الرئيس السابق عن الحكم.

لقد ترتب علي ذلك حدوث مجموعة من المعوقات تمثلت في وجود مشكلات حقيقية وجسيمة لكنها قديمة كانت موجودة قبل الثورة، ومستمرة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين يمكن إرجاعها إلي سياسات اقتصادية غير سوية استمرت بلا انقطاع حتى قيام الثورة. ومشكلات اقتصادية نتجت عن الثورة، فمن الطبيعي أن تحدث بعض تلك المشكلات.ومشكلات حدثت بعد الثورة بسبب أن الممسكين بالسلطة اتخذوا إجراءات ما كان لهم أن يتخذونها.

وبالتالي فإن مشكلات مصر ترجع إلي أوائل التسعينيات من القرن العشرين وخاصة في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ حين قام صندوق النقد الدولي بجدولة ديون مصر مقابل ٢١ مليار دولار$ من قروض مصر، وقام بالضغط عليها لتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي، وكل اقتصادي يعلم علما تاما أنها سيئة السمعة وأن الفقير هو من يدفع ثمن ذلك.

٢-**المطالب الفئوية ورفع الأجور(٢٠)** : ذكر أحد وزراء المالية (*)أن إصلاح الأجور قائم على حصول الموظف على راتب واحد شامل مع إلغاء العلاوات والبدلات البالغة ٤٣ بدلاً والتي تكلف الموازنة العامة سنويا نحو ١٢ مليار جنيه، مع ربط زيادة الراتب كل عام تبعا لمعدلات التضخم، ووجود نظام إثابة للمجيدين فقط. كما أكد أن التخلص من فوضى الأجور في مصر هو البداية نحو الخروج من عنق الزجاجة ويكلف حوالي ٧ مليارات جنيه شهريا بسبب المطالبات الفئوية.

٣- أزمة مياه النيل بعد الثورة :

حققت الدبلوماسية الشعبية ما عجزت عنه الدبلوماسية الرسمية تجاه أحد أخطر القضايا التي تواجه مصر، وهى قضية مياه النيل.حيث ذهب وفد شعبي مصري مكون من ٣٥ شخصية عامة إلى أوغندا للقاء الرئيس موسيفيني. رئيس أوغندا الذي أكد أن بلاده لن تسمح بتنفيذ أية اتفاقيات تؤثر على حياة مصر وتعهد بالتفاوض مع رؤساء دول الحوض لحل المشكلات العالقة حول المياه.

من ثم فإن معظم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري ترجع بدرجة كبيرة بعد الثورة إلي الفهم الخاطئ لمتطلبات الثورة، ومحاولة كل فرد للوصول إلي تحقيق أهدافه غض النظر عن نتيجة ما يحدث علي المستوي العام.

٤- الفهم الخاطئ لمفهوم الحرية ومتطلبات الثورة :

في حقيقة الأمر فإن من أهم الآثار السلبية للثورة هو الفهم الخاطئ للثورة، فقد فهم لكثير من أفراد المجتمع الحرية فهما خاطئا مما ترتب عليه تحول الحرية إلي فوضي عارمة نجم عنها انتشار الكثير من أمور لم نكن نعرفها قبل الثورة، ومن هذه الأمور :الانفلات الأخلاقي والخروج عن الذوق العام وأصبحنا نشعر وكأننا في مجتمع لا نعرفه أو مجتمع غريب علينا.

بالإضافة إلي ما سبق فإن الثورة لم يكن لها أن تنجح لولا إرادة الله سبحانه وتعالي، ولكن البعض تناسي ذلك وأخذ بعضهم الغرور، فمنهم من يقول : إنها إرادة شعب، ومنهم من يقول إن الثورة لم تنجح لولا تدخل الشباب، وبعد أن كان العالم ينظر لثورة مصر علي أنها نموذج ينبغي تدريسه وتعليمه للمجتمعات أصبح العالم ينظر إلينا نظرة تنم عن دهشة واستغراب لأن الكثير يريد أن ينهض علي حساب الآخرين.

(*) سمير رضوان وزير المالية الأسبق الذي تولي مهام الوزارة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وبعد يوسف بطرس غالي آخر وزير لمالية قبل الثورة.

لو أننا رجعنا لتراثنا ومنهاجنا لوجدنا الجواب الشافي لذلك، فعندما تم للمسلمين فتح مكة وزاد عددهم وقويت شوكتهم أخذهم جانبا من الغرور، في موقعة حنين الشهيرة، والتي ذكرت في القرآن الكريم خاصة بعد أن وصل عددهم أكثر من عشرة آلاف مقاتل، فقالوا وهم ذاهبون لملاقة العدو : لن نهزم اليوم من قلة، ولكن المولي سبحانه وتعالي أراد أن يربيهم علي التواضع وعدم نسيان المسبب، فكاد العدو أن يهزمهم رغم كثرة عددهم وعتادهم لولا عناية الله بهم بعدما رجعوا إليه، حيث يقول سبحانه وتعالي : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴿﴾ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴾ [التوبة : الآيتين ٢٥، ٢٦] كذلك قوله سبحانه وتعاي في موضع آخر : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال : آية رقم ١٧].

ومما يؤكد علي حقيقة ذلك تلك التجارب التي نراها من حولنا والتي تؤكد أن ثورة ٢٥ من يناير كانت بفضل الله وقوته ما نراه في سوريا، وما حدث في ليبيا من قبلها. لذا لابد من العودة مرة أخري إذا أردنا التغلب علي سلبيات تلك الثورة.

يستنتج مما سبق أن ما يحدث من مشكلات يعاني منها الاقتصاد المصري يرجع في معظمه إلي حرص معظم الأفراد علي تحقيق الشهرة والوصول إلي تحقيق أهدافه الخاصة علي سبيل المصلحة العامة للدولة، وفقدان ثقة المجتمع الدولي فيما يحدث داخل مصر من إضرابات ومشكلات فردية تنعكس بشكل سلبي علي الاقتصاد المصري.

كذلك الغرور، والحرص علي المصلحة الشخصية علي حساب المصلحة العامة وادعاء البعض بأنه هو صاحب الفضل فيما نحن فيه، ونسيان الفاعل الحقيقي، ومن جعلهم الله سبحانه وتعالي سببا في تحقيق النجاح لتلك الثورة وهم ذلك الشباب الذي ضحي بنفسه، هم شهداء الثورة الذين لولاهم بعد الله ما تحقق ما نحن فيه.فلا بد أن ينسب الفضل لأهله.

المبحث الثالث

خطط الإصلاح في الفكر الاقتصادي

الإسلامي (أسس – نماذج – تجارب)

مما لا شك فيه أن الإصلاح الاقتصادي وفقا للمنهج الإسلامي يتميز بأنه يستمد منهجه وقواعده وأصوله من مصدر تشريعي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، فهو من عند الله سبحانه وتعالي الذي يقول : ﴿..... مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام : آية رقم ٣٨]، ولذا فهناك اختلاف كبير بين الفكر الوضعي والفكر التقليدي فيما يتعلق بذلك، ونحاول من خلال هذا المبحث تناول ما يتعلق بخطط الإصلاح الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الإسلامي وأسسه ونماذجه وتجاربه وذلك من خلال العناصر التالية :

١ – أصول التخطيط الاقتصادي في الإسلام : وتعد تلك الأصول كأسس ومرتكزات

بداية يجب أن التأكيد على حقيقة هامة، وهى أن التخطيط الاقتصادي من حيث الأدوات لا يختلف عن التخطيط الاقتصادي في الفكر الإسلامي، طالما أن هذه الأدوات يتم استخدامها بالأساليب الشرعية التي يقرها الإسلام. فمن ذلك على سبيل المثال، نجد أنه من ضمن أدوات التخطيط الاقتصادي: الجهاز الإحصائي المستخدم في جميع البيانات التي يستخدمها الذين يقومون بإعداد الخطط الاقتصادية، فهذا الجهاز – كأداة – كما أنه مستخدم في التخطيط الاقتصادي في الفكر الوضعي، فهو أيضا يمكن استخدامه في التخطيط الاقتصادي في الفكر الإسلامي، طالما أن البيانات التي تم جمعها يتم استخدامها بالطرق المشروعة التي يقرها الفكر الإسلامي.

لهذا فإن الأداة – في حد ذاتها – لا تمثل أية مشكلة تذكر، ولكن وجه الاختلاف يظهر عندما يتم استخدام تلك الأداة بشكل غير مشروع، وأصدق مثال على ذلك أيضا جهاز التلفاز. وجهاز القنوات الفضائية، فهو كأداة لا يمثل مشكلة إلا إذا تم استخدامه بشكل سيئ.

من ثم، فإن أصول التخطيط الاقتصادي في الإسلام تعنى أن يتم تطويع الأدوات المتاحة واستخدامها بشكل جيد يخدم أفراد المجتمع، ويعمل على حسن استغلالهم للموارد بشكل أفضل، الأمر الذي يعمل على تحقيق المصالح الدنيوية الأخروية معا، وهى ميزة يتميز بها التخطيط الاقتصادي في الإسلام، حيث أنه يجمع بين الجانب المادي، والجانب الروحي بحيث ينعم الأفراد في الدنيا، ويرضى الله عنهم في الآخرة.

كما أنه من المعلوم أن أسس التخطيط الاقتصادي في الفكر الإسلامي تم الوصول إليها من خلال مصدر تشريعي واحد، وهو التشريع الإلهي الذي جاء به الرسول ﷺ من عند الله، والمتمثل في القرآن الكريم، وسنة النبي المعصوم ﷺ وهو المنهج الذي يعمل على إصلاح حال المجتمع في الدنيا وفى الآخرة. وإحداث نوع من التكامل والتوافق بين أفراد المجتمع. وكل هذا يقوم علي أسس وقواعد معينة منها (٢١):

- **تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة:**

هذه القاعدة تعطى لولى الأمر سياسات تعمل من خلال القطاعين العام والخاص، إلا أن البحث يرى أن مهمة ولى الأمر هي أن يعمل سياسات التزاما بتكليفات شرعية مقررة الالتزام بهذه التكليفات الشرعية، يعنى أن الوعاء الاقتصادي الذي تطبق فيه السياسات المحققة للمصلحة هو وعاء تدخلي من قِبل ولى الأمر. ولولى الأمر التدخل لإصلاح بعض الخلل الذي يتعرض له المجتمع من خلال السياسة التدخلية الملائمة وهى التخطيط، وهذه السياسة تعمل على تحقيق الأهداف التي يمكن لولى الأمر أن يحققها.

- **دفع الضرر العام ولو على حساب المصلحة الخاصة:**

طبقاً لهذه القاعدة، فإن لولى الأمر إذا وجد أن هناك تعارضاً بين مصلحة عامة، ومصلحة خاصة، فإنه من حقه أن يغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وقد ورد في ذلك الكثير في الأثر عن السلف الصالح، ومن ذلك الكثير الذي لا يتسع المقام لذكره، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لا يتم إلا من خلال إعمال سلطة الدولة، الدولة تصل إلى ذلك باتخاذ سياسات تتجه مباشرة لتحقيق هذا الهدف، ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا من خلال قيام معاوني

السلطان أو ولى أمر المسلمين، وهم "السلطة التنفيذية" حيث يقوم هؤلاء بتتبع أحوال الرعية وجمع الأخبار عنهم والتدخل في حالة الضرورة لدفع الضرر، طبقاً لهذه القاعدة بحيث يتم تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

- **الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف :**

إذا كان هناك ضرران وأحد الضررين أخف من الضرر الآخر، فإنه يزال الضرر الأشد والمقابلة بين الضررين من حيث الخفة والشدة مبنية على كل ما يتعلق بهما من حيث الآثار أو غيرها. ومن أمثلة ذلك لتطبيق هذه القاعدة، لو افترض أن سياسة اقتصادية ما يترتب عليها نفع لفريق من الناس وضرر لفريق آخر وافترض أن النفع المترتب أخف من الضرر الذي يسببه تركها وقياس النفع والضرر مأخوذ فيه كل العناصر التي يمكن حسابها، في هذه الحالة فإنه تطبق هذه السياسة من صور تطبيق هذه السياسة الاقتصادية أنه لو كانت مصلحة الجماعة في زراعة محصول معين وليكن القمح، هذا الأمر له منفعة تعود على أفراد الجماعة ككل، بينما قد يكون له ضرر بالنسبة لفئة من مالكي الأرض، ففي هذه الحالة يمكن لولى الأمر أن يتخذ من القرارات ما يترتب عليه الإلزام بزراعة الأرض بالقمح لخدمة جميع أفراد المجتمع.

٢ – تحديد معالم الخطة الاقتصادية في الإسلام :

من المعلوم أن التخطيط الاقتصادي في الإسلام يستمد أسسه من مصدر تشريعي واحد، وهذا ما يميزه عن التخطيط في الفكر الاقتصادي الوضعي، وكان للفكر الإسلامي فضل السبق في ذلك، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم عن سيدنا يوسف عليه السلام في سورته المشهورة، فقد كان يوسف عليه السلام داخل أحد سجون مصر نتيجة لما حدث من امرأة العزيز ضده فعندما رأى ملك مصر في عهد سيدنا يوسف عليه السلام تلك الرؤيا المشهورة في القرآن الكريم، وعجز الكهنة عن تأويل تلك الرؤيا، إلى أن دلهم الشخص المفرج عنه، والذي كان مع سيدنا يوسف عليه السلام على من يقوم بتأويل تلك الرؤيا التي رآها الملك، فذهب إلى سيدنا يوسف عليه السلام، فقام سيدنا يوسف عليه السلام بتفسير الرؤيا التي رآها الملك وأرشدهم إلى كيفية تفادى الأزمة التي يمكن أن تتعرض لها الدولة،

مما يعنى أن الإسلام كان له فضل السبق في تحديد الأهداف الأساسية للتخطيط السليم.

كما أن مفاد ذلك أيضا، يعنى أن الإسلام يقرر ضرورة الأخذ بالأسباب والتخطيط للأمور المستقبلية، والعمل على اتقاء حدوث ضرر، فالوقاية خير من العلاج، وبعد ذلك إذا تم الأخذ بالأسباب والتخطيط لما قد يحدث مستقبلاً، يتم ترك النتائج إلى رب الأسباب، وهى نقطة في غاية الأهمية وأن ذلك هو الفارق الجوهري بين التخطيط في الفكر الوضعي والتخطيط في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

يستنتج مما سبق أن سيدنا يوسف عليه السلام لم يقم بتفسير الرؤيا مجردة عن التخطيط، لكنه فسرها ووضح للملك كيف يمكن التعامل مع الأزمة المرتقبة من خلال التخطيط لها بأسلوب علمي جيد، الأمر الذي جعل الملك يطلب منه أن يباشر تلك الأزمة بنفسه ويقوم بإدارة شئون البلاد في تلك الأزمة ويتعامل معها. حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ**﴾ [سورة يوسف: الآيات من ٤٧ – ٤٩]. يلاحظ من سياق الآيات أن سيدنا يوسف عليه السلام حدد معالم الخطة الاقتصادية، وهذا يعني أن هناك حقائق فعلية طبقت قديما ولاقت استحسانا من قبل المسئولين، وقد أبرز فيها :

- **المشكلة إلى ستواجه البلاد:**

وهى مشكلة تمر بها الدولة في أي وقت وهى غير محددة بموعد زمني، وهذه المشكلة من الخطورة إغفالها وعدم التخطيط لمواجهتها، لأنها تمس أخص الخصوصيات لأفراد الشعب وهو القوت الضروري الذي يتعيش عليه أي شخص، هذا القوت تعرض للفناء، مما يهدد البلاد بالقحط والمجاعة، وهذا من شأنه دخول الدولة في حروب أهلية طاحنة إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لها وقد تحدث هذه المشكلة في صورة كوارث طبيعية كالفيضانات والصواعق، أو ندرة الأمطار والمياه، ومن ثم حدوث قحط ومجاعة من هذا، يتبين أن الآيات صورت المشكلة بشكل واضح، وهذا معناه توافر البيانات والمعلومات اللازمة، والتي تتم الحاجة إليها عند إعداد أهداف الخطة الاقتصادية.

- **على كل دولة التخطيط لمواجهة الظروف المستقبلية:**

وهذا يعنى أن على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار الظروف المستقبلية ومن ثم لابد من وضع تصورات لها وكيفية التعامل معها، وهذا من شأنه تجنب البلاد حدوث أية مشكلة، إلا إذا كانت خارجة عن إرادة البشر، ولا دخل للفرد في حدوثها، وإذا حدث – لا قدر الله – ما لم يكن في الحسبان فإن هذا يعد مجرد اختبار من الله سبحانه وتعالى لعباده، الهدف منه بيان مدى قوة إيمانهم بالله، وهل سيقبلون تلك المحنة بسخط وجذع أم سيتعاملون معها من منطق الإيمان والرضا بالقضاء والقدر، فكل من عند الله. ومن المعلوم أن حدوث تلك المشكلة سيترتب عليه حدوث تأثير سلبي يؤدى إلى نقص الموارد المتاحة للمجتمع، وهذا بدوره ينعكس على التجارة والصناعة وكل موارد الدولة.

يستنتج مما سبق، أن التخطيط في الاقتصاد الإسلامي به من المميزات التي تؤهله لإدارة ومواجهة مثل تلك الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع بحيث يخطط لمواجهتها بأسلوب علمي وأخلاقي يقوم على التكافل والتضامن وارتباط الأفراد داخل المجتمع وتكاتفهم لمواجهة الأزمة.

- **الأسس العلمية التي يمكن استنتاجها:**

يلاحظ أن أيضا من سياق الآيات التي ورد ذكرها سابقاً، أن هناك قواعد وأسس علمية أشار إليها سيدنا يوسف عليه السلام لمواجهة تلك الأزمة، ولم يبن تفسيره لرؤيا الملك على مجرد عشوائيات، بل قام بتفسيرها بأسلوب اقتصادي دقيق ينم عن مقدار ما يتمتع به سيدنا يوسف عليه السلام من قدر كبير من العلوم التي تؤهله لذلك، وهو علم لدنى اكتسبه من لدن العليم الخبير الذي قال عن يوسف عليه السلام: ﴿**وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ**﴾. [سورة يوسف: الآية ٢٢].

يستنتج مما سبق أن سيدنا يوسف عليه السلام تمكن من تفسير الرؤيا بطريقة علمية فائقة لم يستطع أي اقتصادي بارع أن يصل إلى ما وصل إليه سيدنا يوسف عليه السلام في كيفية تعامله مع المشكلة التي ستواجه البلاد.

- **تقسيم الخطة في الفكر الإسلامي ظهر قبل تقسيمها في الفكر الوضعي:**

يلاحظ من السياق أيضا، أن سيدنا يوسف حدد المدة الزمنية التي ستكون فيها المشكلة وكيف يمكن الإعداد لها من حيث الزمن لهذا يلاحظ الآتي:

أ- **وجود خطة طويلة المدى:** وتتراوح مدتها إلى حوالي أربعة عشر عاماً، حيث أنه اعتبر أن الأزمة سوف يتم التغلب علها بعد تلك الفترة، وهذه الفترة إنما يتضح من خلالها مدى تمكن سيدنا يوسف من عمل تخطيط طويل المدى يقوم على تنبؤات مستقبلية بحيث يجب الإعداد لكل ما يحدث خلال تلك الفترة بأسلوب اقتصادي محكم.

ب- **وجود خطة متوسطة المدى (سنوات الرخاء):** وقد حددها سيدنا يوسف عليه السلام بمدة زمنية تقدر بحوالي سبع سنوات، حيث يقول ﴿ **تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا... الآية** ﴾ وهى فترة الرواج والسنوات الخضر التي يعم فيها الرخاء، وفى سبيل ذلك فإنه قام بوضع الخطوط العامة لعلوم التخطيط للدولة وذلك من خلال تنفيذ الخطة السبعية الأولى لفترة الرواج، وفى ظل تلك الفترة فقد عمل سيدنا يوسف على ضرورة إقامة وبناء مخازن للقمح، والغلال، والعمل على استغلال الطاقات المتاحة سواء كانت إدارية أو فنية أو بشرية بهدف تقسيم حاصلات تلك السنوات السبع بحيث تكفى لأربعة عشر عاماً.

ج- **وجود خطة متوسطة المدي (سنوات القحط):** وهى الخطة التي كانت فيها الأزمة، أي السنوات التي كانت ستمر فيها البلاد بظروف قاسية من قحط ومجاعة لولا التخطيط الجيد الذي أعده سيدنا يوسف عليه السلام، فقد استغل – عليه السلام – المخزون الاستراتيجي الذي ادخره فئ سنوات الرخاء لمواجهة المشكلة في الخطة السبعية الثانية، وكان كل ذلك بتخطيط علمي مبنى على أسس إسلامية دقيقة، وقد تمكن سيدنا يوسف – عليه السلام – بفضل الله وعونه من أن يجتاز الأزمة التي كان من الممكن أن تتعرض لها البلاد، فاستفاد من المخزون الذي كان مدخراً في الخطة السبعية الأولى "أعوام الرخاء". وهذا من شأنه أن ينم عن مدى خبرة سيدنا يوسف وعلمه الغزير.

د- **وجود خطة قصيرة المدى (انفراج الأزمة):** وتتراوح مدتها إلى حوالي عام، ولقد منَّ الله سبحانه وتعالى على سيدنا يوسف بأنه أجرى على يديه إدارة تلك الأزمة وتحلى بالصبر حتى منَّ الله عليه بالتوفيق لما خطط له، فقد أفاض الله على

مصر فيضاً كثيراً وهو عام الرخاء، حيث يقول سبحانه على لسان سدينا يوسف عليه السلام: ﴿**ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ**﴾ [يوسف: الآية ٤٩].

يستنتج من سياق ذلك أن العاملين اكتسبوا مع سيدنا يوسف عليه السلام خلال السنوات السابقة "١٥ عاماً" خبرة في علوم تخطيط المستقبل، حيث عرفوا الخطة طويلة المدى، ومتوسطة المدى وقصيرة المدى.

يستنتج مما سبق أن الإسلام عُرِفَ فيه التخطيط وأنواع الخطط الاقتصادية "الطويلة، والمتوسطة والقصيرة". وبالتالي كان للفكر الإسلامي فضل السبق والتميز عما كتب بعد ذلك في مجال التخطيط الاقتصادي.

- **التخطيط في الاقتصاد الإسلامي له انعكاسات على العلاقات الدولية:**

يلاحظ من سياق السورة الكريمة أن سيدنا يوسف عليه السلام اهتم بالتخطيط من أجل وجود علاقات طيبة بين مصر والشعوب المجاورة لها، حيث أخذ ذلك في الحسبان عند إعداد الخطة الاقتصادية للبلاد، فعمل على تقوية الروابط بين مصر وباقي الدول، فقام بالتخطيط للعلاقات الإنسانية وتامين طرق التجارة الدولية، ومما يؤكد ذلك، أن إخوة سيدنا يوسف عليه السلام جاءوا إلى مصر عندما علموا بوجود مخازن بها غلال يمكن أن يشتروا منها لتفادى الأزمة، وهذا ما يؤكده قوله سبحانه: ﴿**وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ..... فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ**﴾ [سورة يوسف الآيات ٥٨-٨٨]. وبهذا يتضح أن التخطيط الاقتصادي في الإسلام لم يهمل أيضا العلاقات الدولية، بل أخذ ذلك في الاعتبار.

يستنتج مما سبق أن هناك أسس وقواعد شرعية استمد منها التخطيط الاقتصادي في الإسلام كل ما يحتاجه حتى يقوم بالدور المنوط به جيداً.

٣- العناصر التي يتميز بها التخطيط الاقتصادي في الإسلام :

يتميز التخطيط في الاقتصاد الإسلامي بمجموعة خصائص لا توجد في التخطيط الاقتصادي الوضعي، وهذا يعني، أن هذا التخطيط يقوم على دعائم صالحة لكل

زمان ومكان، بل إنه تخطيط يصلح لأن يجعل الفرد يسعد في دنياه وآخرته، هذا بشرط أن يغلّب المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة.

فمن ذلك التأكيد على ضرورة تعاون الدول فيما بينها في أوقات الكساد والأزمات، وكل ما تتعرض الدول له وهذا من باب الترابط فيما بين الناس وأنهم خلقوا من نفس واحدة، حيث يقول سبحانه وتعالي : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ [الزمر : آية رقم ٦] ولابد من الاهتمام الجيد بتلك العلاقات الإنسانية، لأن عدم الاهتمام بذلك إنما يعنى الأنانية أو القسوة على الشعوب التي تمر بأزمات معينة، وفيما يلي العناصر التي يتميز بها التخطيط في الفكر الإسلامي.

- **التخطيط الاقتصادي في الإسلام يهدف إلى تحقيق الصالح العام لجميع فئات المجتمع :**

وهذا يعنى أن المخططين يجب أن يأخذوا في الاعتبار أن تكون خططهم شاملة جميع أفراد الشعب، وذلك لأن التخطيط في الاقتصاد الإسلامي يقوم على التكافل الاجتماعي والترابط فيما بين أفراد الشعب ويتميز ذلك التكافل بأنه تكافل يقوم على تحقيق مصالح دينية ودنيوية وكلها مصالح خالية من تحقيق أغراض شخصية لصالح طرف على حساب طرف آخر. ومما يؤكد ذلك أن الناس إنما هم إخوة يجب أن يتعاونوا فيما بينهم، حيث يقول سبحانه: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ**﴾ [الحجرات: من الآية ١٠]. وأن التعاون هو الصفة التي تربطهم معاً، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ [سورة المائدة: من الآية ٢].

من ثم فإن هدف التخطيط الاقتصادي في الإسلام هو تحقيق الصالح العام لجميع طبقات المجتمع دون تحيز لفئة منهم على حساب فئة أخرى.

- **التخطيط الاقتصادي في الإسلام يعمل على تحقيق الأهداف العليا للإسلام :**

وهى عبادة الله وعمارة الأرض وتنفيذ أحكام الإسلام والعمل على الحفاظ على مقاصد الشريعة الضرورية الخمس وهى:

(أ) حفظ النفس: بأن تصان ولا يتم التعرض لها بأي أذى حتى ولو من الشخص نفسه، فيقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ التي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [سورة الإسراء: الآية ٣٣].

(ب) حفظ العقل: بأنه يصان من كل ما يعرضه لأي مكروه من مسكرات وغير ذلك، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [سورة المائدة: الآيتان ٩٠، ٩١].

وبهذا يكون الإسلام قد عمل على بناء الفرد وخطط للتنمية البشرية بشكل جيد.

(ج) حفظ الدين: وذلك بأنه يحافظ الفرد على عبادة ربه فيقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: الآية ٥٦].

(د) حفظ النسل: وذلك لأن المولى سبحانه وتعالى أكد على عدم اقتراف جريمة الزنا لأنها تعمل على اختلاط الأنساب وتهدم الكيان الأسرى وهذا لا يليق بالفرد المسلم الذي يبنى ولا يهدم، ولهذا يقول سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٢].

(هـ) حفظ المال: وذلك بحمايته من السرقة والضياع حفاظاً على مال المجتمع من الإهدار والضياع، ولهذا يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: الآية ٣٨].

يستنتج مما سبق أن تلك المقومات الخمس إذا ما تم الاهتمام بها فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على موارد المجتمع المتاحة، ومن ثم فإن التخطيط الاقتصادي في الإسلام يكون قد عمل على الاهتمام بجوانب تمثل عصب الاقتصاد القومي، وبالتالي يمكن تحقيق الاستقرار من خلال خطط الإصلاح القائمة على الفكر الاقتصادي.

- **التخطيط في الاقتصاد الإسلامي يتميز بأنه تخطيط يقوم على أساس الأحكام الشرعية الإسلامية :**

حيث أنه يتمشى مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، فيراعى توافر الحرية لأفراد المجتمع ولكن بمضمونها الذي يقوم علي قاعدة " لا ضرر ولا ضرار "، وعدم فرض قيود علي هذه الحرية بشرط ألا تتعارض المصالح الفردية مع المصلحة العامة، فإذا حدث تعارض بينهما، تم تغليب المصلحة العامة.

- **التخطيط الاقتصادي في الإسلام يتميز بأنه تخطيط يقوم على تدعيم قدرة الاعتماد على الذات** – قدر المستطاع – وعدم الركون إلى الهبات والمنح حتى تكون إرادة الأفراد حرة غير مكبلة بأغلال الحكم والسيطرة الخارجية، وبالتالي يمكن لولاة الأمور إدارة الاقتصاد بحرية وما فيه مصلحة بلادهم.

يستنتج مما سبق أن نجاح التخطيط في الاقتصاد الإسلامي، يدعمه عدم الاعتماد على الغير في تدبير احتياجات البلاد إلا في أضيق الحدود، لأنه في حالة السماح بالاعتماد على الغير يترتب عليه فقد مصداقية ولاة الأمور أمام شعوبهم فيما يصرحون به من قرارات، وبالتالي فكما يقول الشيخ الشعراوي – رحمه الله – في بعض خواطره حول القرآن الكريم: (لن تكون لنا كلمة من رأسنا حتى يكون رغيف عيشنا من فأسنا) وبهذا تتضح أهمية أن يتم التخطيط في ظل اقتصاد يحاول أن يدعم قدرة الاعتماد على الذات لديه، حتى يمكن الحصول على ما تهدف إليه الخطط بنجاح.

- **التخطيط الاقتصادي في الإسلام يتميز بأنه يقوم على تنمية وتدعيم القوة لدى المسلمين، والسعي نحو تحقيق الرفاهية لهم دون إسراف أو مخيلة:**

ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على ترشيد الواردات، وبالتالي يصبح ترشيد الواردات ضرورة دينية وقومية ينبغي السعي إلى تحقيقها خدمة للاقتصاد القومي ورفع مكانة الدولة الإسلامية بين الدول. وبقدر حرص ولاة الأمر على السعي نحو إعداد أفراد الشعب الإعداد الجيد من كل الجوانب فإن ذلك سيترتب عليه أن تقوى شوكة الدولة الإسلامية، وهذا ما نلاحظه من قوله سبحانه وتعالى، حيث يقول سبحانه: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**.....﴾ [سورة الأنفال: من الآية ٦٠]. ويلاحظ أن الآية الكريمة ذكر فيها لفظ "قوة" من غير أداة تعريف دلالة على التنكير، أي أن الإسلام يحرص على أن يعمل المجتمع المسلم على إعداد نفسه بكل أنواع القوة، سواء

كانت قوة مادية أو قوة سياسية أو قوة اقتصادية أو قوة اجتماعية أو قوة علمية (تكنولوجيا مثلا)... الخ.

فإذا ما توافر للمجتمع المسلم كل ذلك، أمكنه أن يكون قويا وأن تكون كلمته لها ثقلها لدى جميع الأوساط الدولية.

- **يتميز التخطيط الاقتصادي في الإسلام بأنه تخطيط واقعي لا يقوم على مجرد آمال وطموحات لا يمكن تحقيقها.**

وما يميزه أنه يقوم بإدارة شئون البلاد على أساس من المصداقية، وقد لوحظ ذلك من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام، حيث كان واقعيا في تفسيره لرؤيا الملك.

- **يقوم التخطيط الاقتصادي في الإسلام على كوادر بشرية ذات كفاءة عالية بحيث تتصف بالقوة والأمانة، والعلم، والخبرة.**

لابد أن تتوافر في هذه الكوادر مقومات أساسية هي :

(أ) أن تتصف تلك الكوادر بالقوة: وفيها ما يجعل الأهداف التي يتم الاتفاق عليها سهلة التنفيذ، وعدم وجود من يعارضها.

(ب) أن تتصف تلك الكوادر بالأمانة: لأنهم سوف يكونوا مسئولين عن إدارة الموارد المتاحة لإشباع حاجة المجتمع، ولهذا يقول سبحانه وتعالي علي لسان ابنة شعيب عليه السلام : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ [القصص : آية رقم٢٦].

(ج) أن تتصف تلك الكوادر بالعلم والخبرة: وهذا ما تم ملاحظته من سياق قصة سيدنا يوسف عليه السلام. ﴿**إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ**﴾ [سورة يوسف: من الآية ٥٥].

يستنتج مما سبق أن نجاح أي أمة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي يتوقف علي ثلاثة دعائم أساسية هي العلم والأمانة والقوة، وهذه المقومات هي بمثابة مثلث له ثلاثة أضلاع، كل ضلع يكمل الآخر، ويعد هذا مطلبا أساسيا في الوقت المعاصر.

- **يتمتع التخطيط الاقتصادي في الإسلام إلى جانب ما سبق بشيوع وانتشار "الرقابة الذاتية"**

تعد هذه الرقابة من أهم الخصائص التي ينبغي توافرها في أي نظام من النظم، لأنه من المعلوم أن كافة أنواع الرقابة الأخرى لا يتحقق من خلالها نتائج إيجابية

بالدرجة المطلوبة، وذلك لإحساس كل فرد بأن خوفه من الفرد الذي يراقبه فقط، فإذا ما أغفل هذا المراقب فسرعان ما ينحرف القائم بالعمل، خاصة وأن رقابة فرد لفرد مثله تولد نوع من الحقد والكراهية. في حين أن الرقابة الذاتية هي رقابة نابعة من ضمير وإحساس الفرد، حيث يشعر الفرد بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يراقبه، وهو يعلم جيداً أن الله يراه في كل لحظة وفى أي مكان، حتى أن الفرد المؤمن يستشعر دائما بأن الله سبحانه وتعالى ﴿**يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ**﴾ [غافر: الآية ١٩]. والإسلام وهو في سبيل تنمية تلك الرقابة لا يفرق بين المسلم وغيره

يستنتج مما سبق أن الرقابة الذاتية تعد من أهم السمات التي يتميز بها التخطيط الاقتصادي في الفكر الإسلامي، وهذا ما يجعل التخطيط في الفكر الإسلامي صالحاً لأن يطبق في أي مكان وكل زمان لما له من أثر مباشر علي تحقيق مصلحة الفرد والجماعة في وقت واحد.

٤- نماذج لأنواع التخطيط في الإسلام :

هناك بعض الأمثلة العملية لأنواع التخطيط في الإسلام، والتي كان من نتيجة تطبيقها أن الحاكم أو ولى الأمر استطاع أن يقضى على كثير من المشكلات التي كانت تواجه المجتمع المسلم وحققت نتائج باهرة. وهذا تأكيد على مدى فاعلية التخطيط الاقتصادي في الإسلام إذا ما تم تحديد أهدافه بناء على أسس إسلامية سليمة. وفيما يلي استعرض بعض الأمثلة على ذلك.

(أ) **فريضة الزكاة :** يمكن من خلال الزكاة تحقيق كثير من الأهداف لإصلاح الاقتصاد ومنها (٢٢):

- **دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي:**

يمكن للحاكم من خلال الزكاة أن يعمل على التخطيط لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، فيمكن من خلال الزكاة العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل حيث أن مجرد الحصول عليها يساعد الفقير على أن يحصل على احتياجاته من سلع وخدمات، وبالتالي فهي بهذا الشكل تساعد على فتح مجال أكبر للمنتجين لزيادة المستهلكين بحصول الفقراء على الزكاة التي تمدهم بالقوة الشرائية، والقدرة على الشراء. من ثم فإن الفرد بعد فرض الزكاة يتمكن من تحقيق إشباعه من سلع

وخدمات ويتوفر لهذا الفرد حياة كريمة، وينعكس ذلك على جانب الطلب، حيث تعمل الزكاة على تحويل الفئات الفقيرة إلى فئات لديها القدرة على شراء ما تحتاجه، فيزيد طلبهم على السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يشجع المنتجين فيقوموا بالتخطيط لزيادة حجم الإنتاج من السلع التي يزيد الطلب عليها فيزيد طلب المنتجين على الأيدي العاملة لتلبية حاجة الطلب. بهذا تعمل الزكاة على رفع مستوى الطلب والتقليل من معدلات البطالة وتحويل نمط الاستهلاك، وتغيير خطوط الإنتاج، بحيث يتم التركيز على إنتاج كميات أكبر من السلع الضرورية التي تفيد مجموعة أكبر من فئات المجتمع، ويستمر ذلك المستوى لتكرار فرص الزكاة سنويا.

- **أثر الزكاة في دالة الاستهلاك:**

من المعلوم أن الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.س) لدى الأغنياء يكون منخفضاً إذا ما قورن بنظيره بالنسبة للفقراء. ويرجع ذلك إلى أن دخل الفقراء يكون أقل بكثير من دخل الأغنياء، وبالتالي فإن الفقراء يوجهون كل دخولهم إلى الاستهلاك وقد يلجأ كثير منهم في بعض الأحوال إلى الافتراض نظراً لضعف مستويات الدخول (قبل فرض الزكاة) وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم، لهذا فالميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء مرتفع. في حين يلاحظ أن دخول الأغنياء مرتفعة إلى الحد الذي يفوق حاجاتهم الاستهلاكية، ومن ثم يقوم هؤلاء بادخار الجزء المتبقي بعدما وصولوا إلى مرحلة التشبع. ولهذا فان ميلهم الحدي للاستهلاك يكون منخفضاً وميلهم الحدي للادخار (م.ح.خ) يكون مرتفعاً، عكس الفقراء، حيث يكون ميلهم الحدي للادخار (قبل فرض الزكاة) مساوياً الصفر – في معظم الأحوال، وأحيانا يكون بالسالب في حالة الافتراض.

وتعمل الزكاة على تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل الضروري، حيث – بفرضها – يتحول جزء من دخول الأغنياء لصالح الفقراء.

ومن الجدير بالذكر أن الزكاة لا يقصد من فرضها مجرد ارتفاع مقدار الاستهلاك، فهذا ليس هدف المخططين، وإنما هو هدف مشتق من الهدف الرئيسي، وهو هدف توليد دخول إضافية، وزيادة الدخول الحقيقية (استقرار الأسعار) من خلال رفع مستوى الطلب الفعال. فالزكاة ليست مجرد وسيلة لزيادة الاستهلاك، وإنما هي

أداة مالية يترتب عليها رفع مستوى الطلب الفعال الذي يعمل على تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم وهذا بدوره يساعد في الحد من البطالة، وبالتالي توليد وإضافة دخول جديدة.

- دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يترتب على فرض الزكاة وتحصيلها وتوزيعها بعض الجوانب التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، ويمكن من خلالها الحد من الآثار السلبية الناتجة عن الثورة، ومن ذلك:

– لا تسمح الزكاة بأي اتجاهات خارجية حديثة تريد التدخل في تعديل أهداف الزكاة مثل التدخل لصالح الرأسمالية فقط.

– من خلال الزكاة يمكن العمل على تشجيع الادخار والاستثمار، لأنها تعمل على محاربة الاكتناز.

– يمكن من خلال الزكاة علاج مشكلة البطالة – كما سبق أن أوضحنا – ومشكلة التضخم "حيث تعمل على استقرار الأسعار".

– في ظل الزكاة يتحقق الاستقرار الاقتصادي، لأنها تطبق في مجتمع من المفترض أنه لا يتعامل مع المحتكرين. لهذا فإن الزكاة تعد من أهم الوسائل التي إذا ما طبقت تطبيقاً سليماً بحيث تجمع من مصادرها الشرعية بالشروط التي حددتها الشريعة الإسلامية، وأنفقت على مصارفها الشرعية، فالنتيجة الحتمية لذلك هي حماية الاقتصاد القومي من التقلبات.

- دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تهدف جميع الدول إلى تحقيق تنمية في جميع فروع النشاط الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية أحد أهم هذه الأهداف، وللنهوض بها، لابد من وجود الاستثمارات اللازمة التي من شأنها تحقيق برامج التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية من حيث المفهوم الإسلامي، تعنى عمارة الأرض والسعي فيها بكل الطرق المشروعة، لهذا يقول سبحانه: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾ [سورة هود: الآية ٦١]. فمهمة الإنسان – بعد عبادة الله سبحانه وتعالى – عمارة الأرض من خلال الموارد المتاحة، وتعمل الزكاة على توفير قدر كبير من الأموال يتدفق سنويا، بل ويزيد من سنة لأخرى لأنها تفرض على مال ينمو أو يقبل النماء،

بالإضافة إلى وجود أموال كثيرة استحدثت ولم تكن معروفة في صدر الدولة الإسلامية. فتقوم الزكاة بدور هام في مجال التنمية، حيث توزع على المصارف الثمانية وهي: (الفقراء، المساكين، العاملين على الزكاة المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمين، في سبيل الله، ابن السبيل). فتعمل على تمويل النواحي الإنتاجية للعملية الإنمائية عن طريق توفير وسائل الإنتاج، بحيث أن من يتقن حرفة معينة من الحرف يمكنه الحصول من أموال الزكاة على ما يكفيه لشراء الآلة المستخدمة لذلك وبالتالي يتحول فقير اليوم إلى غنى الغد يخضع للزكاة، بالإضافة إلى بناء الهياكل الأساسية والتطوير العلمي للإنتاج كماً وكيفاً وكل ما من شانه دفع عجلة التنمية للأمام. ولكي تحقق الزكاة متطلبات التنمية لابد من مراعاة شروط هامة لنجاح التنمية منها:

- جانب الطلب:

يجب ألا يأخذ من الزكاة إلا كل عاجز عن الكسب ويندرج تحت المصارف الثمانية السابق ذكرها، ويشترط فيمن يأخذ الزكاة أيضا أن يراعى مقدار ما يحصل عليه حسب ظروفه. فالفقير العاجز عن العمل يأخذ راتباً شهرياً، لأنه إذا أخذ أكثر فان ذلك سيعرضه للدعة والإسراف.

أما الفقير المتعطل الذي لا يجد فرصة عمل فيمكن أن يأخذ مبلغاً كبيراً بحيث يمكنه من ممارسة نشاط حرفي معي، وبهذا يمكن أن يتحول في المستقبل إلى غنى يخضع للزكاة، ولهذا يأخذ كفاية العمر من الزكاة وبهذا الشكل، تكون الزكاة قد حققت ما لم تستطع تحقيقه النظم الوضعية من خلال حل المشكلات التي تواجه المجتمع ومن أهمها مشكلة الفقر.

- بالنسبة لجانب العرض:

حيث يمكن من خلال الزكاة عمل الآتي : بدلاً من أن يحصل الفقير على أموال سائلة، يمكن توفير الأدوات الإنتاجية وتهيئة المناخ الاستثماري، وفتح مجالات العمل لهذا الفقير فيتحول من فقير متعطل إلى عامل منتج يمكن أن يخضع للزكاة.

يستنتج مما سبق أن الزكاة يمكن استخدامها كوسيلة فعالة في إحداث إصلاح اقتصادي يساهم بشكل فعال في الحد من مشكلات الاقتصاد المصري الناجمة من سلبيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م.

(ب)الحمى:

هو أحد صور السياسة الاقتصادية في الإسلام وهو إجراء ينصب على الأرض من حيث ملكيتها أو الانتفاع بها **(٢٣)**

ويعرف حمى الموات بأنه ذلك الحمى الذي يحدث لأرض ميتة فيقوم أحد الأفراد باستصلاحها وزراعتها، وهذا مباح في الإسلام طالما أن هذه الأرض ليست مخصصة لأحد أو مرّ على من يملكها دون زراعة أكثر من ثلاث سنوات، حيث يقول ﷺ : « **مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فهي لَهُ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ** » **(٢٤)** وقد حمى أبو بكر وعمر وغيرهما من الحكام المسلمين ويشترط في الحمى ما يلي:

– لا يجوز حمى جميع الموات أو أغلبيته.

– لا يجوز الحمى لفئة من الناس دون غيرهم.

– جواز الحمى للفقراء والمساكين ولصالح المجتمع المسلم.

يستنتج مما سبق أن الحمى هو تشريع اقتصادي ينظم ما يتعلق بملكية الأرض، وكذلك ما يتعلق بالانتفاع بها. ويمكن الربط بين الحمى وتخصيص الموارد، وكذلك بينه وبين التوزيع، وبين الحمى والتنمية.

لهذا، فالحمى سياسة اقتصادية، لا تعتبر من قبيل السياسات الاقتصادية التأشيرية، ولكنها من قبيل السياسات الاقتصادية الملزمة والمحددة الهدف، مما يعنى أن الحمى هو أحد أدوات السياسة الاقتصادية وهى التخطيط الاقتصادي فيما يتعلق بالزراعة في الإسلام.

(ج) التوظيف (الضريبة في الإسلام):

الضريبة في الإسلام وهي إجراء يلجأ إليه الحاكم عند الحاجة، ولابد أن يكون مفروضاً بقدر الحاجة إليه، دون مبالغة، فإذا حدثت أية كوارث طبيعية أو غيرها من الحروب فإن من حق الحاكم أن يوظف على مال الأغنياء بالقدر الذي يساعد على تفادى المشكلة، وقد حدث ذلك في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، حيث مرت الدولة الإسلامية بظروف بالغة الصعوبة، وحدوث مجاعة (حيث سمى ذلك العام بعام الرمادة) فوظف على مال الأغنياء بمقدار النصف لتفادى تلك الأزمة.

أي أن المخطط في الفكر الإسلامي يجب أن يأخذ في الاعتبار التوقعات التي قد تحدث بحيث يكون هناك برنامج تخطيطي يساعد على كيفية التصرف في حالة حدوث الأزمة.

يستنتج مما سبق أن التخطيط الاقتصادي في الإسلام كواقع عملي تم بالفعل، وحدث على يد سيدنا يوسف عليه السلام عندما تولى إدارة شئون مصر ة في تلك الفترة، وأن هذه النماذج التي تم إعطاؤها هي مجرد أمثلة، فالتاريخ الإسلامي حافل بالكثير منها، ولا يتسع المقام لذكرها.

٥- بعض النماذج والتجارب التي يمكن الاسترشاد بها لإصلاح الاقتصاد المصري :

(أ) تجربة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

استطاع عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه عندما تولي الخلافة عقب وفاة سليمان بن عبد الملك أن ينهض بالدولة الإسلامية، وأن يقضي علي الفساد الذي استشري بشكل واضح في عهد من سبقوه من خلفاء بني أمية، كما حول نشر العدل بين جميع أفراد الرعية، واستطاع بذلك أن يحقق من العدل والرخاء وإصلاح حال البلاد في زمن يسير لا يتعدى سنتين ما لم تستطع كثير من دول العالم في الوقت المعاصر تحقيقه لذا لقب بخامس الخلفاء الراشدين.

لقد تحققت عدالته من خلال محاربته للفساد وأهله لأنه كان يعلم أنه لا يمكن بناء اقتصاد قوي في ظل وجود فساد، حيث أن الفساد يمثل نزيفا للاقتصاد وأولي مهام حكمه رضي الله عنه هي محاربة فساد بني أمية، وردّ المظالم إلي أهلها، حيث بدأ بزوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان التي تركت ما تملكه لبيت مال المسلمين طاعة لخالقها وتقديرا للدور العظيم الذي يقوم به زوجها، ثم سلك نفس الأسلوب مع جميع أمراء بني أمية. وقد ترتب علي ذلك أن كثرت الأموال وحل بها جميع المشكلات التي كان يعاني منها معظم أفراد المجتمع آنذاك **(٢٥)**.

وكان من ورعه أيضا أن ذهب بعض عماله في وقت متأخر من الليل فسأل عنه فأذن له بالدخول وقام بإحضار شمعة كبير ة فأوقدها، وأخذ يسأل العامل عن أهل البلدة التي جاء منها وكيف حالهم، وكل ما يتعلق بأخبارهم.فلما فرغ العامل من كل ذلك قال : وكيف حالك أنت يا أمير المؤمنين وما هي أخبار أبناؤك، وقبل أ،

يرد عمر علي العامل نهض مسرعا إلي الشمعة فأطفأها، ثم أحضر شمعة صغيرة تكاد لا تضيء وحاول أن يشعلها. فقال العامل يا أمير المؤمنين : عجبت لأمرك، تطفئ شمعة ولم نفرغ من حديثنا، ثم توقد شمعة ضعيفة ؟ فقال له أما الشمعة الأولي فهي من بيت مال المسلمين، فلما كنت أسألك عن أحوال بعضهم أوقدت الشمعة، أما الآن فقد أخذت تسألني عن حالي، ولا يحق لي أن أستضيء بنور شمعة ليس فيها حق وأنت تسألني عن أحوالي وأحوال أبنائي.

هذا هو الروع الذي يفتقر إليه اليوم معظم حكّام المسلمين، وما أحوجنا إليه حتى تصبح السياسة خادمة للاقتصاد وليس العكس كما هو الحال في وقتنا المعاصر. كذلك ما أحوجنا إلي الرجوع إلي سير الصالحين والعدول من أمتنا والتي نجد فيها الكثير والكثير لصلاح أحوالنا اليوم (٢٦).

يستنتج من هذه التجربة أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه استطاع أن يجعل السياسة لخدمة الاقتصاد وما أحوجنا إلي ذلك في الوقت المعاصر لإصلاح اقتصادنا، لأن معني ذلك تغليب المصلحة العامة ومصلحة المجتمع علي المصالح الشخصية، وهذا ما فعله عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

(ب) التجربة التركية : وهذه التجربة ترد علي من يظن أن الرجوع للاقتصاد الإسلامي تخلف. فهاهي تركيا كانت قبل استخدام أدوات الاقتصاد الإسلامي في تخلف والآن وبعد التطبيق في تقدم مذهل. ولذلك ماذا فعلت من خلال الحزب الحاكم " العدالة والتنمية"

- **الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى :** بداية لا بد من التأكيد علي أن تحول تركيا كان مجرد حلم يراود البعض، وكان يتهم من يفكر في تحقيقه بأنه غير عاقل.خاصة بعد سقوط الخلافة الإسلامية وتحول تركيا لفصل الدين عن الدولة، ومحاربة كل من يربط بين الدين والدولة، ومع ذلك استطاعت تركيا تحقيق تقدم ملحوظ.

لقد مرّ الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة ٢٠٠١ والأزمة الاقتصادية العالمية سنة ٢٠٠٨، أما عن المؤشرات الاقتصادية فإنه قد انعكس هذا التحول على النحو التالي(٢٧):

– قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي٢٠٠٢م– ٢٠٠٨م من ٣٠٠ مليار دولار$ إلى ٧٥٠ مليار دولار،بمعدل نمو بلغ ٦،٨%.

– قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي ٣٣٠٠ دولار$ إلى حوالي ١٠,٠٠٠ دولار$.

– تحققت مستويات ملحوظة من توزيع العائدات.

– تجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاختلال الناتج عن الاقتصادات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم.

– تحسنت أجواء الاستثمار، حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي.

– أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، وبذلك انخفضت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

كما أننا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية والدور التركي المتنامي والرائد على المستوى الدولي، يتوقع من تركيا أن تشكل وضعا اقتصاديا مهما على المستوى العالمي للأسباب التالية:

– زيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع، كما أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولا كبيرة مثل مصر وروسيا وإيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم.

– زيادة صادرات الدولة من ٣٠ مليار دولار $ إلى ١٣٠ مليار دولار$ خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها،حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطورا، ويباع النصف الآخر إلى أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى. ومن المظاهر الاقتصادية الأخرى التي جاءت متوازية مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد التركي دخول قطاعات اقتصادية جديدة وتطورها حتى وصلت في مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة.

▪ **الإصلاحات التي أعقبت أزمة ٢٠٠١ م بتركيا :**

لا شك أن تركيا استفادت من التجارب الدولية، ومن حقها الاستفادة من ذلك طالما أنها لا تتعارض مع شرع الله سواء من أوربا أو غيرها، فالحكمة ضالة المؤمن حيث يقول ﷺ :« الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا » (٢٨).

لقد بدأت تركيا سلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة ١٩٩٩ برعاية من صندوق النقد الدولي والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وبالرغم من وجود بعض المؤشرات التي تدل على أن الأمور تسير بشكل جيد في بداية سنة ٢٠٠٠، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة ٢٠٠١، وكان من مظاهرها :

– انخفاض معدل النمو، وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم فيها وارتفاع سعر الفائدة.

– عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها.وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب ٢٥مليار دولار$ من أجل ضمان نجاح البرنامج.ومن ثم بدأت موجه كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية.

▪ **ظهور حزب العدالة والتنمية في تركيا :**

استطاع حزب العدالة والتنمية في تركيا والذي يقوم علي المرجعية الإسلامية عندما تولي مقاليد الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ م أن يحقق طفرة كبيرة في النمو والتقدم، وتحقيق تغيير ملموس في جميع قطاعات الاقتصاد التركي وحدوث تحسن في أوضاع المجتمع.

لقد وضع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" تصورا للنهوض بتركيا وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية اعتبرها أهم المعوقات في تركيا وهي :

– كفاح كل ما يناهض الدين الإسلامي. – كفاح الفساد.

– كفاح الفقر.

فقد حقق نجاحا كبيرا فيما يتعلق بالقضاء علي الفساد، حيث بدأ به تأسيا بسيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فقد أرجع لموازنة الدولة التركية عشرات المليارات، كما وقف بشدة أمام كل من يحارب تطبيق شرع الله سبحانه وتعالي، فعاد لتركيا مرة أخري حرية ارتداء الحجاب بعد أن كان التفكير فيه مجرد وهم منذ عهد كمال أتاتورك والذي منع ارتداء الحجاب، كما كافح التعامل بالفوائد ولم يخضع لشروط صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالفوائد.لقد ترتب علي ذلك كله تحول تركيا من بلد يعج بالفساد في كل مكان إلي بلد يصل باقتصادها إلي سادس أقوي اقتصاد في أوربا، والسابع عشر علي مستوى العالم ؛ بل لم يتأثر الاقتصاد التركي كثيرا بالأزمة العالمية مثلما حدث لمعظم دول أوربا في أواخر عام ٢٠٠٧م.

ومن أهم المؤشرات التي تؤكد حقيقة ذلك (٢٩) :

– بلغ حجم التجارة في تركيا ٨٤٠ مليار دولار $ الآن بعد أن كان ٢٥٠مليار دولار$ عام ٢٠٠٢م.

– تم خفض الفوائد التي يتحملها الاقتصاد التركي من ٦٤% عام ٢٠٠٢م إلي أقل من ٧% الآن.

– تم خفض معدل التضخم من ٣٠% عام ٢٠٠٢م إلي ٦،٤% الآن.

– تم خفض حجم الدين الكلي من ٦٤% من حجم الموازنة العامة لتركيا عام ٢٠٠٢م إلي أقل من ٣٠% في الوقت الحاضر.

– زاد تمويل المزارعين والمهنيين بنسبة عشرة أضعاف، كما زاد المستفيدون منه.

– ارتفع متوسط دخل الفرد في تركيا من ٢٣٠٠دولار$ عام ٢٠٠٢م إلي ما يقرب من ١١ ألف دولار$ للفرد الآن.ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلي ما يقرب من ٢٥ ألف دولار % في الفترة القادمة.

من ثم فإن هناك ضرورة للاستفادة من تجارب مثل تلك الدول وبالأخص تركيا وماليزيا خاصة وأن ما لدي مصر من موارد طبيعية كان يفوق بكثير ما لدي هاتين الدولتين السابق ذكرهما.

(ج) تجربة ماليزيا : وما أحوجنا إلي الاستفادة بها، خاصة في مجال التعليم والتكنولوجيا بدلا من اللجوء للغرب في استيرادها، ولا نمكّن من ذلك.

لقد استطاع "مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق عندما تولي الحكم في بداية الثمانينات من القرن العشرين أن يحقق للاقتصاد الماليزي طفرة كبيرة في التقدم، حيث جعل الاقتصاد الماليزي اقتصاد يقوم علي التنافس، ولقد ترتب علي ذلك جعل ماليزيا في مقدمة النمور الآسيوية، فقد تمكن من بناء وإصلاح اقتصادها علي أساس اهتمامه بالعلم الذي استغله في بناء قاعدة تكنولوجية قوية.

إن التجربة الماليزية بها كثير من الدروس التي من الممكن أن تستفيد بها الدول النامية وخاصة الدول العربية والإسلامية حتى تتغلب علي التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصادات العولمة،إلا أنها تحتفظ بحجم كبير من الوطنية الاقتصادية. وخلال نحو عقدين من الزمن تغيرت الأوضاع في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م رصد أهم ٣٠ دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين.

كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام ١٩٩٧م، حيث لم تهتم بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، حيث منحت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه ملائما لمواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، وجلب المزيد من حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت تحذيرات الصندوق والبنك الدوليين غير ذات تأثير في مواجهة ماليزيا التي خرجت من أزمتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية، هذا بالإضافة إلي كثير من العوامل التي انتهجتها ماليزيا للوصول إلي هذا التقدم، وجعلها نموذجا فريدا يمكن الأخذ به والاستفادة منه(٣٠).

يستنتج مما سبق : أن الإصلاحات الاقتصادية في ظل الفكر الاقتصادي الإسلامي يمكنها معالجة اختلال الاقتصاد ذلك لأنها تقوم أساسا جعل السياسة في خدمة الاقتصاد، وبالتالي يتم تغليب المصالح العامة لجميع أفراد الشعب علي المصالح الشخصية، مثلما فعل الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، حيث استطاع في فترة وجيزة أن يقضي علي فساد بني أمية الذي تركوه خلفهم، ويرجع السبب الرئيسي في نجاح عمر رضي الله عنه في القضاء علي الفساد أنه بدأ ببيته فطلب من زوجته التنازل عن كل ما لديها من مصوغات وغيرها لبيت مال المسلمين، ثم انتقل بعد ذلك إلي جميع أفراد بني أمية الذين تقلدوا الحكم أو كانوا من ذرية بعض الملوك والأمراء. لذلك عندما طلب من جميع الأغنياء التنازل عن جز من ثرواتهم لصالح الفقراء والمساكين وفقوا عن طيب نفس، لأنهم وجدوا في الخليفة القدوة، حيث بدأ بنفسه، لذا قضي علي الفساد، وعم الخير والرخاء في زمن قياسي لم يتعد سوي ثلاثون شهرا، فما أحوجنا إلي العودة لهذا النهج مرة أخرى لنقضي علي مشكلاتنا.

المبحث الرابع

مقترح لكيفية التخطيط لإصلاح الاقتصاد بعد ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١ م

لكي يتم إصلاح الاقتصاد المصري لا بد من الحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ من يناير، وبالتالي لا بد من مراعاة الأبعاد الرئيسية التي أدت إلي حدوث الثورة والحد منها. ومع نجاح ثورة ٢٥ يناير، تتطلع مصر إلى أداء اقتصادي مختلف، يجعل منها دولة قوية اقتصاديا. هذا الاقتصاد يمكن من خلاله تحقيق آمال الشباب، وتلبية مطالبهم في الحصول على العمل والخروج من دائرة الفقر وهذا لاشك يعد واقعًا جديدًا يجعل لأداء الاقتصاد المصري وجها جديدا، يقوم علي مبدأ تقديم أهل الخبرة على أهل الثقة ويحارب الفساد، ويصنع إرادة سياسية واقتصادية، تستغني بها مصر عن المعونات ولا تخضع للتبعية أو وجود شبهة تأثير على قرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا المقترح يقوم علي مجموعة من العناصر للحد من الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، والتالي يمكن إصلاح الاقتصاد المصري، وفيما يلي أهم هذه العناصر :

١- **تحقيق مجموعة من الأهداف :** لا بد من وجود رؤية إصلاحية يبدأ منها الاقتصاد المصري، ولا تتحقق هذه الرؤية إلا من خلال مجموعة من الأهداف يسعى القائمون علي شئون البلاد الآن إلي تحقيقها وهي (٣١):

(أ) **سيادة دولة القانون :** لقد تم تهميش القانون في حياة المصريين خلال العقود الماضية، ووجدت الآلاف من الأحكام القضائية التي لا يستطيع أصحابها تنفيذها للحصول على حقوقهم، مما أوجد نوعا من فقدان الثقة في النشاط الاقتصادي ومجتمع الأعمال وبالتالي لا بد من تفعيل القانون وتطبيقه علي الجميع بدون تمييز، ولهذا فإن من أهم الأسباب وراء زيادة الانفلات الأمني عدم تفعيل القانون.

(ب) **المؤسسات المالية :** تضم المؤسسات المالية في مصر الجهاز المصرفي، وسوق الأوراق المالية، وشركات التأمين... إلخ، وينبغي أن يعاد النظر في دور كافة هذه المؤسسات في ضوء إستراتيجية تنموية جديدة. فالجهاز المصرفي الذي يضم ودائع تبلغ أكثر من ٩٠٠ مليار جنيه، ويبحث عن مصادر لتوظيف نحو ٤٨

% منها ولا يجد ذلك فعليه أن يتجه لتمويل مشروعات إنتاجية مدروسة بشكل صحيح، وأن يقلل من سياسته الحالية المعتمدة على التجزئة المصرفية. وكذلك الابتعاد عن الائتمان السياسي واسترداد قروض رجال الأعمال الذين حرصوا على عدم السداد، أو السداد من خلال تدوير القروض، وتهريب أموالهم للخارج.

(ج) الحاجة إلي عملية تمويل حقيقية للمشروعات المتوسطة والصغيرة. ففيما يخص سوق الأوراق المالية، التي بلغ رأسمالها السوقي في آخر أيام التداول قبل إيقافها نحو ٤٤٥ مليار جنيه مصري، فهناك مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تعمل على تحويل البورصة المصرية إلى بورصة للاستثمار وليس للمضاربة، فيكبر فيها سوق الإصدار ويتضاءل سوق التداول، ويتم التوجه نحو الشفافية في التعاملات لجميع المتعاملين على حد سواء، وأن تلغي بعض التعاملات مثل البيع في نفس اليوم، وكذلك إلغاء بيوع المشتقات وأن تكون هناك ضرائب تصاعدية على أرباح المتعاملين بالبورصة وإن كانت بمعدلات صغيرة.

٢- البدء بالأولويات الاقتصادية في المرحلة الانتقالية :

لا شك أن المهمة الأولى للحكومة هي استعادة الأمن وانتظام العمل في كل أنحاء مصر، وكل من يأمل الخير لهذا الوطن – فعلا وليس قولا – يتمنى أن تنجح الحكومة في مهمتها، وإن كانت هناك قيود تحد من قدرة هذه الحكومة على التعامل السليم مع المشكلات، ومن هذه القيود (٣٢):

(أ) نوعية الوزراء : فأغلبهم ممن تأثروا بآليات العمل في النظام السابق، ولا بد من إحداث توعية جماهيرية بأهمية التغيير والتطوير لبناء الاقتصاد مرة أخري.

(ب) مواجهة المطالبات الفئوية بحكمة وحسم: ويمكن الحد من تلك المطالب من خلال خفض المرتبات المرتفعة وزيادة المرتبات المتدنية، وإصلاح هيكل الوظائف والمرتبات بصفة عامة دون أية استثناءات ويتم ذلك من خلال ما يلي :

– **تقوم الحلول علي أساس الصراحة والشفافية والوضوح:** فالصراحة دون محاولة خداع وتهدئة العاملين تسهم كثيرا في حل المشكلات،لأنه من المؤكد أن المصريين الذين تحملوا كثيرا وصمدوا كثيرا سيكونون أول من يتفهم المدى الزمني الذي يمكن أن تُحل فيه مشكلاتهم بشرط أن يقترن ذلك بالقضاء على كل مظاهر الفساد.

– **إيجاد الحلول لمظاهر الظلم الواقع على بعض الأفراد** : ومن ذلك، عدم المساواة في الحوافز لنفس الأعمال والمحسوبية للبعض وغير ذلك من الآفات المستشرية في الجهاز الإداري المصري، وان يكون ذلك من خلال لجان في كل موقع تحقق في كل الشكاوى وتتخذ فيها الإجراءات التصحيحية وذلك من خلال لجان مماثلة للجان الشعبية التي ظهرت مع الخوف على الآمن الخاص للمصريين،كذلك لا بد من القضاء علي الفوارق الكبيرة في الدخول بين المؤقتين والمثبتين وبين من هم في أدنى السلم الوظيفي وأعلاه وذلك بتحديد حد أقصى للدخل وحد أدني له.

(ج) **إصلاح منظومة الأجور في المجتمع** : بحيث يرتبط الأجر بالإنتاجية وهو ما يحتاج إلى إعادة النظر في الهياكل الإدارية وكيفية تسيير العمل والقضاء على البطالة المقنعة التي تتكدس بها كل جهات العمل وبالتالي يكون هناك تقبل من العاملين أنه لكي يزداد أجره لابد وان يعمل بجدية، وان يتقبل الموظف انه لكي يُثبّت لابد وان تكون هناك حاجة لعمله في هذا المكان، أو أن ينتقل للعمل في موقع آخر ليُثبّت به وبالتالي تتحسن الخدمة أو العمل الذي يقوم به.

من ثم فإنه، لكي يتم معالجة مشكلة الأجور في مصر لابد من التأكيد على ضرورة أن يكون العلاج شاملا وجذريا دون سياسة الزيادة بالتنقيط أو ترضية بعض الفئات، ولابد أن يتوافر في نظام الأجور الجديد المبادئ التالية :

– **تحديد حد ادني للأجور بما يتوافق مع الحد الأدنى اللازم لتوفير الحاجات الأساسية** : ويراعي فيها تقليل الفارق بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.

– **أن يكون الأجر شاملا لكل متطلبات الوظيفة** : وذلك لمنع التحايل على ذلك بالعديد من البدلات التي توضع لعمل معين هو أصلا جزء من الوظيفة، فلماذا مثلا يحصل رئيس العمل على مكافأة لحضور الاجتماع ما دام هذا الاجتماع جزء من عمله أو مما يتطلبه العمل

– **الأجر الواحد للعمل الواحد** : وذلك حتى لا يحدث ما نلاحظه الآن من اختلاف الأجر للعمل نفسه بين البنوك مثلا أو بين العاملين في وزارات معينة كالبترول وغيرهم من العاملين في الوزارات الأخرى

- **إلغاء ما يسمى بالصناديق أو الحسابات الخاصة :** والتي يحصل المنتفعين منها على أضعاف مرتباتهم

(د) الربط بين الأجر والإنتاجية : ولابد وان يدرك الجميع أن الأجر يتناسب مع المهارة وبالتالي مستوى إنتاجية العامل وحجم الإنتاج، وبالتالي يتبارى الجميع في العمل على زيادة مهاراتهم للحصول على أجر أعلى وليس كما يحدث الآن فالكل يتساوى في الحوافز سواء من يعمل ومن لا يعمل، وبالتالي لا يوجد الدافع لاكتساب المهارات أو التجويّد في العمل،وبالتالي القضاء على الثقافة السائدة بالحصول على أجر دون عمل يقابله وان النفاق هو الوسيلة للحصول على الامتيازات

٣- التصدي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية :

من أكثر المهام أهمية رغم أنها لا تحظى بالاهتمام الذي يتناسب مع أهميتها شيوع ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية وسرقة الآثار وعدم قدرة الحكومة على مواجهة هؤلاء اللصوص الذين يسرقون مقدرات الأجيال القادمة وتاريخ مصر، ومن الواضح أن انعدام الأمن في كثير من المناطق يؤثر سلبا على حركة الاقتصاد.

٤- التوقف عن سياسة الاسترضاء :

حيث أنه لا مجاملة في الحقوق، فكل من له حق لا بد أن تسعي الحكومة إلي توفيره له، بالطرق القانونية، دون مجاملة أو محاباة، ولنأخذ من سلفنا الصالح القدوة والنموذج، فقد كان شعر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما هو : الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له حقه، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ منه الحق، بهذا الأسلوب قضوا علي مشكلاتهم، دون استرضاء أو استعطاف ظاهره فيه المصلحة والرأفة وباطنه الغش والخداع.

٥- تفعيل دور النقابات والحد من الفساد: حيث يمكن الحد من الإضرابات الفئوية من خلال وجود ممثلين لكل حرفة أو مهنة، والدفاع عن حقوقهم بشرط أن يتم اختيار القيادة من بين هؤلاء، لكي يكون التمثيل فعليا.

ولا شك أنه يمكن إنقاذ الاقتصاد المصري من خلال تفعيل دور النقابات بحيث تشارك في دراسة المشكلات التي يعانى منها العمال والموظفين في القطاعات المختلفة، وبالتالي يكون الحوار داخل النقابات كمرحلة أولى بدلا من أن يكون التظاهر والاعتصام هو البداية للشكوى، ويتحقق ذلك من خلال إجراء انتخابات

تفرز قيادات دفعت بها القواعد العمالية، وبالتوازي مع ذلك لابد من حوار مع الغرف التجارية والصناعية لوضع نظام عمل جديد لرجال الأعمال لا ينحاز لهم على حساب المواطنين كما فعلت الحكومات السابقة والتي اقتصر دورها على استرضاء رجال الأعمال وتقديم كل التسهيلات التي يريدونها دون أن يقدموا ما يوازى ما أخذوه للدولة. كما يمكن الحد من الفساد من خلال إنشاء جهاز لفحص بلاغات الفساد وإعداد تقارير بها لعرضها عل الجهات القضائية المختصة وذلك ضمانا لسرعة الفحص وسلامته.

٦- **اقتراح آلية جديدة لاختيار القيادات :** يمكن مواجهة هذه المشكلة من خلال ثلاث نقاط (٣٣):

(أ) الحرص على عدم تعيين أي شخص لا يرجي من وراء تعيينه تحقيق مصلحة المجتمع :، وذلك بأن يحرص من بيده مقاليد الحكم علي اختيار الأصلح، وهذا ما نلمسه من نهج الخلفاء الراشدين في هذا المجال فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحرص علي أن يكون العامل أمينا علي ما أوكل إليه من مهام وكفؤا له، وإذا بدت عليه علامات الثراء حاسبه وإذا ثبت تورّطه عاقبه بمصادرة ما لديه من ثروة وضمها إلي بيت المال ُ ثم عزله.

(ب) البحث عن قيادات جديدة : لابد من البحث عن طريقة أكثر شفافية في اختيار القيادات كأن يتم الإعلان عن الوظائف ويتقدم لها من يرى في نفسه القدرة على الخدمة العامة ويقدم خطته لإصلاح الموقع الذي سيتولاه وتفاضل القيادة السياسية بينهم بدلا من ضيق مساحة الاختيار التي تقتصر على الأسماء التي يرشحها المقربون من الحاكم، فها هو سيدنا يوسف عليه السلام عندما وجد في نفسه القدرة علي القيام بمهام خزائن بيت المال، قال لملك مصر آنذاك كما أخبر عنه القرآن الكريم : ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف : آية رقم ٥٥]، كذلك ما فعلته ابنة شعيب عليه السلام عندما سقي لهما موسي عليه السلام الأغنام، ورأت منه صفات تؤهله للعمل، قالت كما أخبر عن ذلك أيضا القرآن الكريم : ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ [القصص : آية رقم ٢٦]، لهذا كان الاختيار سليما لأنه اختيار مبني علي الموضوعية، وليس علي المعايير الشخصية كما كان يحدث قبل الثورة.

(ج) لا بد من مراعاة ما يلي :

– أن وظيفة القائد هي وظيفة سياسية، وبالتالي فهي ليست مجرد أداء وظيفي لموظف عليه تنفيذ الأوامر التي يتلقاها

– أن هيبة الدولة تتحقق من خلال الحكم الرشيد الذي يراعى مصالح المواطنين

– لابد من تفعيل وسائل الرقابة الشعبية والحوار حول وسائلها

من ثم فإن هناك حلول يمكن استخدامها لحل معظم الآثار السلبية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، لكن هذه الحلول تتوقف علي مدي فهم واستيعاب المسئولين للكيفية التي يمكن العمل علي جذب انتباه جميع أفراد الشعب إلي ضرورة التكاتف، ومحاولة الحد من المطالب الفئوية حتى تنهض الدولة مرة أخري.

وإذا بحثنا في أصول الاقتصاد الإسلامي وجدنا كل ذلك وأكثر، ومن ذلك علي سبيل المثال : نجد أن الفكر الإسلامي يقوم علي أساس مجموعة دعائم تعمل – بدون شك – علي تحقيق الصالح العام لجميع أفراد المجتمع، حيث أن مقومات الدولة الإسلامية تقوم علي ثلاث مقومات أساسية هي :

(١) العلم. (٢) الأمانة. (٣) القوي.

هذه المقومات تعد بمثابة مثلث مكون من ثلاثة أضلاع، لا يستقيم هذا المثلث إلا بهذه الإضلاع الثلاثة وهذا ما وجدناه من سياق الآيتين السابق ذكرهما.بالإضافة إلي ما سبق فما أحوجنا إلي الرقابة التي تعمل علي إصلاح الاقتصاد القومي لأي دولة وهي الرقابة الذاتية تلك التي لو التزمنا بها لقضي علي كثير من مشكلاتنا، فهي كما أخبر عنها المولي جل شأنه، حيث يقول : ﴿..... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : آية رقم ١].كذلك ما ورد عنه ﷺ أنه قال : «.... أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ..... الحديث » **(٣٤)**.

يستنتج مما سبق : إن كل دعائم ومقومات الإسلام تسهم في تحقيق إصلاحات اقتصادية لأنه يقوم علي الموضوعية، وهو مع من أخذ بالأسباب حتى وإن لم يكن مؤمنا، وهذا هو سرّ تخلف الأمة الإسلامية في الوقت المعاصر، حيث أنها لم تأخذ بالأسباب وتتفاعل معها لكي يتحقق لها ما كان يتحقق لسلف الصالح.

أهم النتائج التي تم التوصل إليها

١- ترجع معظم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري إلي حرص معظم الأفراد علي تحقيق الشهرة والوصول إلي تحقيق أهداف الخاصة علي حساب المصلحة العامة للدولة، وفقدان ثقة المجتمع الدولي فيما يحدث داخل مصر من إضرابات ومشكلات فردية تنعكس بشكل سلبي علي الاقتصاد المصري

٢- ربط سيدنا يوسف عليه السلام بين تفسير الرؤيا والتخطيط، وضح للملك كيف يمكن التعامل مع الأزمة المرتقبة من خلال التخطيط لها بأسلوب علمي جيد، جعل الملك يطلب منه متابعة تلك الأزمة بنفسه والتعامل معها، لإصلاح الاقتصاد المصري.

٣- تميز التخطيط في الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع بحيث يتم مواجهتها بأسلوب علمي وأخلاقي يقوم على التكافل والتضامن واتحاد الأفراد معا لمواجهة الأزمة.

٤- للفكر الإسلامي فضل السبق والتميز عما كتب بعد ذلك في مجال التخطيط الاقتصادي.

٥- هناك أسس وقواعد شرعية استمد منها التخطيط الاقتصادي في الإسلام كل ما يحتاجه حتى يقوم بالدور المنوط به جيداً.

٦- يمكن من خلال الزكاة إحداث إصلاح اقتصادي يساهم بشكل فعال في الحد من مشكلات الاقتصاد المصري الناجمة من سلبيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وغيرها.

٧- الحمى تشريع اقتصادي ينظم ما يتعلق بملكية الأرض، وكذلك ما يتعلق بالانتفاع بها. وبالتالي يتميز عن غيره في الفكر الوضعي.

٨- إن التخطيط الاقتصادي في الإسلام كواقع عملي تم بالفعل، وحدث على يد سيدنا يوسف عليه السلام عندما تولى إدارة شئون مصر ة في تلك الفترة، وأن هذه النماذج التي تم إعطاؤها هي مجرد أمثلة يمكن تطبيقها.

٩- الاهتمام بالمقومات الخمس ينعكس بشكل إيجابي على موارد المجتمع المتاحة، ويسهم في نجاح التخطيط الاقتصادي في الإسلام ويحقق الاستقرار من خلال خطط الإصلاح القائمة علي الفكر الاقتصادي

١٠- التخطيط في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يؤدي دوره بنجاح إذا ما تم تفعيل قدرة الاعتماد علي الذات وعدم الاعتماد على الغير في تدبير احتياجات البلاد إلا في أضيق الحدود.

١١- الرقابة الذاتية تعد من أهم السمات التي يتميز بها التخطيط الاقتصادي في الفكر الإسلامي وهذا ما يجعل التخطيط في الفكر الإسلامي صالحاً لأن يطبق في كل زمان ومكان و لما له من أثر مباشر علي تحقيق مصلحة الفرد والجماعة في وقت واحد.

هوامش البحث

(١) روبرت مبارو، سمير رضوان "**التصنيع فى مصر (١٩٣٩ – ١٩٧٣)، السياسة والأداء** " نقله للعربية وقدم له وعلق عليه صليب بطرس،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلي : على الجريتلى، **تاريخ الصناعة فى مصر**، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.

(٣) عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) محمد مصطفى عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، صندوق النقد العربي ٢٠٠٢، ص : ٤-٥.

(٥) السيد أشرف شمس الدين، **تقييم برنامج الخصخصة في مصر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة ١٩٩٩**، ص ٤٣-٤٤.

(٦) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات، **التقدير السنوي**، مارس/١٩٩٧م.

(٧) محمد مصطفى عمران، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ٦-٧.

(٨) لمزيد من التفصيل يمكن الجوع إلي : أيمن إسماعيل خالد، **دور الصندوق الاجتماعي في الحد من مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة من كلية التجارة " بنين " جامعة الأزهر، ٢٠٠١م.

(٩) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، **قضايا إستراتيجية**، سلسلة دراسات شهرية، مايو ١٩٩٦، ص ٣-٢١.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢١.

(١١) السيد اشرف شمس الدين، **تقييم برنامج الخصخصة في مـــصر**، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

(١٢) عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣.

(١٣) مختار عبد المنعم خطاب، **الإصلاح الاقتصادي والخصخصة "التجربة المصرية"**، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٣.

(١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" **تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة ١٩٩٩ م، ص ٤٩.

(١٥) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلي :

- International Monetary Fund (IMF),Arab Republic of Egypt, Staff Report For First review under the stand – by Arrangement (18 March 1997),pp.7-8

- أحمد السيد النجار، **الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك**، الإصدار الثاني، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات المقطم، القاهرة، ٢٠٠٨ م ص ٣٧ – ٧٠.

– عبد الخالق فاروق، **جذور الفساد الإداري في مصر " بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات في مصر ١٩٦٣-٢٠٠٢**" م، دار الشروق، الطبعة الأولي، القاهرة، ٢٠٠٨ م، ص ١٦٣ – ٢٣٢.

(١٦) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلي :

– المركز المصري للدراسات الاقتصادية " E G E S" **الاقتصاد المصري:التحديات الحالية والرؤية المستقبلية.**

– البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي**، سنوات وأعداد مختلفة.

– البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، سنوات وأعداد مختلفة.

(١٧) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلي :

- Human Development Report, 1990, United Nations Development Program, New York, 1990,P.1.

- Human Development Report, 1993, United Nations Development Program, New York,
1993,P.2,3.

(١٨) لمزيد من التفصيل حول ما يتعلق بالثورة وانعكاساتها يمكن الرجوع إلي :

– عادل عامر، **التبعات الاقتصادية لثورة ٢٥ يناير، فاتورة الحرية والديمقراطية.**

– كرين برنتون، **دراسات تحليلية للثورات**، ترجمة عبد العزيز فهمي، مراجعة محمد أنيس، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١ م.

(١٩) لمزيد من التفاصيل والإيضاح يمكن الجوع إلي :

– أشرف محمد دوابة، **إصلاح الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير " رؤية إسلامية "**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولي، القاهرة ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م، ص ٢١-٢٦

– عبد الخالق فاروق، **اقتصاديات الفساد في مصر " كيف جرى إفساد مصر والمصريين من ١٩٧٤ – ٢٠١٠ م**،تقديم محمد رؤوف حامد ونادر الفرجاني، مكتبة الأسرة، إنسانيات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، رقم الإيداع ٢٠١٢/١١٤٨٠ م، ص ٢٣ – ١٠٠.

(٢٠) نانى محسن احمد عبد السلام، **الواقع المصري وانعكاساته علي المواطن قبل الثورة وما بعدها**، بحث غير منشور بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد، قسم الدراسات العليا، مجال تأهيل المعاقين، قضايا ومشكلات، مايو ٢٠١١م

(٢١) لمزيد من التفصيل حول ما يتعلق بالتخطيط من حيث معالمه وشروط نجاح الخطط يمكن الرجوع إلي : – رفعت العوضى : **في التخطيط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مركز صالح كامل عبد الله للاقتصاد الإسلامي، ١٤١٩ هـ–١٩٩٩ م، ص ١٠ – ١٢.

– حسين عمر، **مبادئ التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأشيري في نظام الاقتصاد الحر**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي
١٤١٨هـ–١٩٩٨م، ص ١٢١.

–على لطفي: **التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة عين شمس، ١٩٨٩م، ص ٣٠١.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول الزكاة وآثارها الايجابية على بعض المتغيرات الاقتصادية يمكن الرجوع إلى المصدر التالي:

محمد عيد حسونة: **أثر الزكاة على الاستهلاك – دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة بنين جامعة الأزهر، ١٩٩٩م.

(٢٣) رفعت العوضى، **في التخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ١٩، ٢٠.

(٢٤) أخرجه أبو داود في سننه، **باب الخراج**، حديث رقم ٣٠٧٥

(٢٥) أشرف محمد دوابة، **إصلاح الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير** " رؤية إسلامية "، مرجع سبق ذكره، ص٣٠، ٣١

(٢٦) عبد الله بن الحكم، **الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين**، تحقيق أحمد عبيد، مراجعة وتعليق : أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، رقم الإيداع بدار الكتب :١٩٩٤/٨٩٥٠م.

(٢٧) إبراهيم أوزتورك، **تجربة الإسلاميون في تركيا**، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، المتابع الإستراتيجي،عدد رقم "٢١-٥" فبراير ٢٠١١م، من الموقع التالي في ٢٠١٢/١١/٤م : www. Alkashif.org

(٢٨) رواه ابن ماجة في سننه، **باب الزهد**، حديث رقم ٤٣٠٨، ورواه الترمذي في سننه، **باب العلم**، حديث رقم ٢٩٠٣

(٢٩) أشرف محمد دوابة، **إصلاح الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير** " **رؤية إسلامية** "، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢-٣٤

(٣٠) لمزيد من التفصيل حول التجربة الماليزية يمكن الرجوع إلي :

- عبد الحافظ الصاوي، **قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد رقم ٤٥١، الكويت، مايو ٢٠٠٣م.

- زاهار الدين محمد الماليزي، **تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلي مؤتمر المصارف الإسلامية " الواقع والمأمول "، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٣١ مايو – ٣ يونيه ٢٠٠٩م.

(٣١) محمد صابر، **تقرير هام للغاية عن وضع الاقتصاد المصري**، من الموقع التالي في ٢٠١٢/١١/٥م : http://www.arabitration.com

(٣٢) صفوت قابل، الأولويات الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، من الموقع التالي في ٢٠١٢/١١/٦ م: safwatkabel@hotmail.com

(٣٣) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، **قطاع الإعلام الخارجي، أبناء الوطن في الخارج**، دورية فصلية – العدد ٢١، عام ٢٠١١ م.

(٣٤) رواه مسلم في صحيحه، حديث رقم ١٠٢، باب الإيمان.